

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

## هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والثلاثون، مركز المؤتمرات الدولي في جنيف

جنيف، سويسرا، 6-11 يوليو/تموز 2015

تقرير الدورة السبعين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا

30 يونيو/حزيران - 3 يوليو/تموز 2015

## بيان المحتويات

الفقرات	
1	مقدمة
3-2	الافتتاح
4	اعتماد جدول الأعمال (البند 1 من جدول الأعمال)
	الاستعراض التقييمي لوضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة (البند 2 من جدول الأعمال)
19-5	(أ) مشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة على الهيئة لاعتمادها
22-20	(ب) رصد سير العمل في وضع المواصفات
32-23	(ج) الاقتراحات لوضع مواصفات جديدة والنصوص ذات صلة
55-33	إدارة عمل الدستور الغذائي وأداء اللجنة التنفيذية (البند 3 من جدول الأعمال)
67-56	إعادة تنشيط لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 4 من جدول الأعمال)
70-68	الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019: حالة التنفيذ العامة (البند 5 من جدول الأعمال)
	المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية (البند 6 من جدول الأعمال)
77-71	(أ) الدستور الغذائي
82-78	(ب) الدعم العلمي المقدم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي
99-83	(ج) استدامة الدعم العلمي المقدم للدستور الغذائي
102-100	العلاقات بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى: الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية للحصول على صفة مراقب في هيئة الدستور الغذائي (البند 7 من جدول الأعمال)
	المسائل الناشئة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 8 من جدول الأعمال)
109-103	(أ) المشورة العلمية للدستور الغذائي والدول الأعضاء
	(ب) أنشطة بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

- 126-111 (ج) مشروع وحساب الأمانة المشتركان بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية  
لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي
- 129-127 مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (البند 9 من جدول  
الأعمال)
- 134-130 ما يستجد من أعمال والعمل في المستقبل (البند 10 من جدول الأعمال)  
معلومات محدثة عن استراتيجيات الاتصالات في الدستور الغذائي

### المرفقان

#### الصفحة

- |    |   |               |
|----|---|---------------|
| 40 | قائمة المشاركين                                   | المرفق الأول  |
| 46 | جدول الأعمال المؤقت العام للجان التنسيق الإقليمية | المرفق الثاني |

## مقدمة

1- عقدت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) دورتها السبعين في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف، خلال الفترة من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 2015. وترأست الدورة السيدة Awilo Ochieng Pernet (سويسرا)، رئيسة هيئة الدستور الغذائي. وترد قائمة كاملة بالمشاركين في المرفق 1 بهذا التقرير.

## الافتتاح

2- افتتح الدورة الدكتور Keiji Fukuda، المدير العام المساعد للأمن الصحي في منظمة الصحة العالمية. وسلط الضوء أمام اللجنة التنفيذية على المسائل المهمة التالية:

- ضرورة قيام لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية بتحقيق توازن جيد بين عملها بشأن وضع مواصفات إقليمية ومساهماتها في لفت عناية الدستور الغذائي إلى الأولويات العالمية والمنظورات الإقليمية؛
- الأهمية الحاسمة للدعم المقدم من الدول الأعضاء لتمكين عمل لجان الخبراء التي تتيح أساساً علمياً ضرورياً لعمل الدستور الغذائي؛
- المناقشات الجارية بشأن إدارة عمل الدستور الغذائي، بما في ذلك دور اللجنة التنفيذية؛
- المناقشات بخصوص المبادرة الجديدة التي ستحل محل حساب أمانة الدستور الغذائي المزمع إطلاقها في عام 2016.

3- كما رحبت كل من الدكتورة Renata Clarke، رئيسة وحدة سلامة وجودة الأغذية في الفاو، ورئيسة هيئة الدستور الغذائي بالأعضاء.

## اعتماد جدول الأعمال (البند 1 من جدول الأعمال)<sup>1</sup>

4- اعتمدت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال المؤقت وحذفت البند 8 (ب) نظراً إلى أنه من المفترض مناقشته في الهيئة.

الاستعراض التقييمي لوضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة  
(البند 2 من جدول الأعمال)<sup>2</sup>

مشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة على الهيئة لاعتمادها (البند 2(أ) من جدول  
الأعمال)<sup>3</sup>

الجزء الأول – مشاريع المواصفات ومشاريع المواصفات المقترحة والنصوص ذات الصلة عند الخطوات 8 أو  
8/5 أو 5 من الإجراءات المعجلة

5- أشارت اللجنة التنفيذية إلى اتباع عملية وضع المواصفات بحذافيرها بالنسبة إلى جميع النصوص المعروضة على  
الهيئة لاعتمادها. وعليه، أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في جميع النصوص كما اقترحتها وصادقت  
عليها اللجان المعنية لغرض اعتمادها، باستثناء تلك الواردة أدناه والتي أصدرت بشأنها التعليقات والتوصيات  
التالية.

مشروع المواصفة لمنتجات الجينسينغ (اللجنة المعنية بالفاكهة والخضار المصنعة)<sup>4</sup>

6- أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة من دون خطة أخذ العينات لغرض اعتماده، مع  
الإشارة إلى أن اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات لم تقرّ خطة أخذ العينات التي يجدر باللجنة  
المعنية بالفاكهة والخضار المصنعة بلورتها بقدر أكبر.

مشروع المواصفة الإقليمية لمنتجات فول الصويا غير المخمرة (لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا)<sup>5</sup>

7- أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة الإقليمية كما أقرتها اللجنة المعنية بالموارد المضافة  
إلى الأغذية واللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، لغرض اعتماده. وإذ أشارت اللجنة التنفيذية إلى  
أنه يتعين على اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية إقرار الأحكام الخاصة بتوسيم الأغذية، فإنها أيدت اعتماد  
مشروع المواصفة شريطة إقراره من قبل اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية.

<sup>2</sup> الوثيقة CRD5 (تعليقات رئيس اللجنة المعنية بالدهون والزيوت، البلد المضيف)

<sup>3</sup> الوثيقتان CX/EXEC 15/70/2 وCAC38/CRD2 (تصويب للأحكام الواردة في المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية التي أحييت  
لاعتمادها ووقف العمل بها).

<sup>4</sup> المرفق الرابع من الوثيقة REP 15/PFV

<sup>5</sup> المرفق الرابع من الوثيقة REP 15/ASIA

المبادئ الخاصة باستخدام أخذ العينات والاختبار في التجارة الدولية بالأغذية - ملاحظات تفسيرية (اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات)<sup>6</sup>

8- أبلغت الأمانة اللجنة التنفيذية بأن اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات قد أضافت، عند وضع اللمسات الأخيرة على إدراج الملاحظات التفسيرية ضمن المبادئ الخاصة باستخدام أخذ العينات والاختبار في التجارة الدولية بالأغذية، حاشية (الحاشية 2) إلى وثيقة معلومات عن أمثلة عملية لاختيار خطة أخذ العينات المناسبة (قيد الإعداد) تصدر عن اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، غير أنها طلبت في الوقت نفسه مشورة اللجنة المعنية بالمبادئ العامة عما إذا كان لوجود مرجع كهذا أي آثار قانونية.<sup>7</sup> وأحالت اللجنة المعنية بالمبادئ العامة بدورها هذه المسألة إلى مكاتب الشؤون القانونية لكل من منظمة الصحة العالمية والفاو.<sup>8</sup> ورأت المشورة القانونية الصادرة عن المنظمين أنه من غير المناسب الإشارة إلى وثائق المعلومات هذه، نظراً إلى أن هذا النوع من النصوص ليس نصوصاً معتمدة من قبل الدستور الغذائي. وفي ضوء هذه المشورة، اقترحت الأمانة أن توصي اللجنة التنفيذية الهيئة بحذف الحاشية.

9- وأشير كذلك إلى أن هذه المشورة الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية لا تقتصر على العمل قيد البحث حالياً، بل تشمل أيضاً الإشارة إلى وثائق المعلومات في نصوص الدستور الغذائي الأخرى وإلى ضرورة تماشي عملية إعداد وثائق المعلومات مع التوجيهات بشأن وثائق المعلومات كما وضعتها اللجنة المعنية بالمبادئ العامة. وأوضح ممثل مكتب الشؤون القانونية في منظمة الصحة العالمية كذلك أن أي معلومات أساسية بالنسبة إلى مواصفة ما أو غيرها من نصوص الدستور الغذائي ينبغي بالأحرى إدراجها في مثل هذا النوع من النصوص عوضاً عن وضعها وثيقة معلومات.

10- وأوصت اللجنة التنفيذية، بعد هذه الإيضاحات، بأن تنظر الهيئة في حذف الحاشية 2، مع الإشارة إلى أن الوثيقة باتت جاهزة لاعتمادها.

الحدود القصوى لمادة ديبوكسي نيفالينول في أطعمة الرضع والأطفال الصغار المرتكزة على الحبوب؛ وفي الدقيق والوجبات والسميد والرقائق المستخرجة من القمح أو الذرة أو الشعير؛ وفي الحبوب (الدقيق والذرة والشعير) التي تخضع لمزيد من التجهيز، بما في ذلك خطط أخذ العينات ومعايير الأداء لأساليب التحليل (اللجنة المعنية بالملوثات في الأغذية)<sup>9</sup>

<sup>6</sup> المرفق الرابع من الوثيقة REP 15/MAS

<sup>7</sup> الفقرة 77 في الوثيقة REP15-MAS.

<sup>8</sup> الفقرة 28 في الوثيقة REP15/GP.

<sup>9</sup> المرفق السادس من الوثيقة REP 15/CF

11- وأوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في مشروع الحدود القصوى لغرض اعتماده شرط إقرار اللجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات خطة أخذ العينات ومعايير الأداء بالنسبة إلى أساليب التحليل.

الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية في المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية<sup>10</sup>

12- لفتت أمانة الدستور الغذائي عناية اللجنة التنفيذية إلى الوثيقة CAC38/CRD2 التي أشارت إلى وجود عدد من النقاط غير الدقيقة في قائمة الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية المعروضة من قبل اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لاعتمادها. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في الأحكام الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية جنباً إلى جنب مع التصحيحات التي اقترحتها أمانة الدستور الغذائي، وذلك لغرض اعتمادها.

المواصفة الخاصة بعصير قصب السكر المجفف غير المنبذ (لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكّر)<sup>11</sup>

13- أشار عدد من الأعضاء إلى وجود أحكام فنية في المواصفة لا تزال عالقة. واقترح هؤلاء الأعضاء الدعوة إلى عقد اجتماع فعلي بحضور الأعضاء لحل القضايا العالقة على اعتبار أنه سيكون من الصعب، برأيهم، معالجة هذا النوع من الأحكام بالمراسلة.

14- وإذ أشارت اللجنة التنفيذية إلى اتباع العملية المعتادة لوضع المواصفات بحدافيرها، فإنها أوصت بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة عند الخطوة 8 لغرض اعتماده شرط إقرار اللجان المعنية بالأحكام الخاصة بتوسيم الأغذية وأساليب التحليل وأخذ العينات. ووافقت اللجنة التنفيذية كذلك على أنه، في حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء حول الاعتماد النهائي للمواصفة، ينبغي إيلاء الاهتمام لإمكانية النظر في الدعوة إلى عقد اجتماع فعلي بحضور الأعضاء في اللجنة المعنية بالسكّر.

مشروع الحدود القصوى لمخلفات هرمون السوماتوتروبين البقري

15- أشارت اللجنة التنفيذية إلى أن مشروع الحدود القصوى لمخلفات هرمون السوماتوتروبين البقري قد أُدرج في الوثيقة CX/EXEC 15/70/2 للإحاطة فقط. وأوضحت أمانة الدستور الغذائي أنه لا توجد توجيهات في دليل الإجراءات عن كيفية معالجة مشاريع المواصفات التي أُبقيت عند الخطوة 8. وإذ أشارت أمانة الدستور الغذائي إلى أن مشروع الحدود القصوى للمخلفات لم يؤخذ بعين الاعتبار في الاستعراض التقييمي في الدورات السابقة، فإنها مضت في هذه الممارسة في الدورة الحالية.

<sup>10</sup> المرفق السابع الأجزاء من ألف-هاء من الوثيقة REP 15/FA

<sup>11</sup> الوثيقة CL 2015/16-CS

### الجزء الثاني – مشاريع المواصفات المقترحة والنصوص ذات الصلة عند الخطوة 5

16- أشارت اللجنة التنفيذية إلى أنّ عملية وضع المواصفات قد اتبعت بحذافيرها بالنسبة إلى جميع النصوص المعروضة على الهيئة لاعتمادها عند الخطوة 5. وعليه، أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في جميع النصوص بالصيغة المقترحة لغرض اعتمادها، باستثناء تلك الواردة أدناه والتي أصدرت بشأنها التعليقات والتوصيات التالية.

#### المواصفة العامة للجنة المجهزة (اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان)<sup>12</sup>

17- رأى بعض الأعضاء أنّ المواصفة ليست جاهزة بعد لاعتمادها عند الخطوة 5 نظراً إلى أنّ عدة مسائل أساسية، بما في ذلك النطاق والتركيب والمواد المضافة إلى الأغذية وأساليب التحليل وما إلى ذلك، لا تزال عالقة. ورأى هؤلاء الأعضاء أنّه ثمة هامشاً ضيقاً للتوصل إلى توافق في الآراء حول هذه القضايا وأنه يتعين بالتالي وقف العمل.

18- واعتبر أعضاء آخرون أنّه تم تسجيل تقدم ملحوظ وأنّ الولاية الموكلة من الهيئة إلى اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان لإعادة النظر في المواصفة باستخدام نهج جديد قد اتبعت بالفعل. وأشار أيضاً إلى أنّ اللجنة، في كل مرة عملت فيها بالمراسلة، بذلت جهوداً لكفالة الشفافية وأقصى قدر ممكن من المشاركة من قبل جميع أعضاء الدستور الغذائي وأنّ الأعضاء مهتمون بمواصلة هذا العمل. وقد تم التوصل إلى اتفاق حول عدد من المسائل، منها مثلاً تضييق نطاق المواصفة واستخدام مادة الجيلاتين، في حين أنّ مسائل أخرى على غرار المحتوى الأدنى من الجبنة واستخدام النشويات والمثبتات، لا تزال بحاجة إلى مزيد من النقاش. ونظراً إلى هذه التطورات الإيجابية، أيّد هؤلاء الأعضاء نقل مشروع المواصفة المقترحة خطوة إلى الأمام مع الإشارة إلى إمكانية معالجة القضايا العالقة في المناقشات المقبلة.

19- وذكّرت اللجنة التنفيذية بأنّ المسائل الفنية لا تندرج ضمن اختصاصات الاستعراض التقييمي غير أنها أشارت إلى أنّ عملية وضع المواصفات قد اتبعت بحذافيرها رغم وجود بعض المسائل التي لا تزال عالقة. ولذلك أوصت اللجنة التنفيذية بأن تنظر الهيئة في مشروع المواصفة المقترحة عند الخطوة 5 لغرض اعتماده وأوصت بأن تقدم الهيئة توجيهات واضحة للجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان بشأن كيفية المضي قدماً لاعتماد المواصفة عند الخطوة 8 ضمن الإطار الزمني الموضوع لاستكمال العمل (2016) والذي اتفقت عليه الهيئة في دورتها السابعة والثلاثين، بما في ذلك البحث في إمكانية الدعوة إلى عقد اجتماع لمجموعة عمل فعلية بحضور الأعضاء.



### رصد سير العمل في وضع المواصفات (البند 2(ب) من جدول الأعمال)<sup>13</sup>

- 20- أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بأن عمل اللجان يمضي قدماً وفقاً للجدول الزمني الخاصة بها.
- 21- ونظراً إلى أن هناك بعض اللجان التي تجاوز عملها الموعد الأصلي المحدد، فإن اللجنة التنفيذية أشارت إلى أن التوصيات الموجهة للجان ينبغي ألا تكون إلزامية بل بناءة وأن تطلب الحصول على المعلومات بشأن متى وكيف يمكن حل القضايا في اللجنة المعنية أو تراجع جداولها الزمنية لجعلها أكثر واقعية. ولذا، أوصت اللجنة التنفيذية بما يلي:
- اللجنة المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة: أن تشير إلى موعد الانتهاء من العمل بشأن: (1) مشروع الملحق المقترح بشأن الأناناس المعبأ (2) مشاريع الملاحق المقترحة بشأن الخضر السريعة التجميد (بما في ذلك أساليب التحليل بالنسبة إلى الخضر السريعة التجميد) من أجل إنهاء استعراض المواصفات المتبقية الخاصة بالفاكهة والخضر المصنعة .
  - اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية: أن تشير إلى موعد الانتهاء من العمل بخصوص تنقيح الخطوط التوجيهية بشأن إنتاج الأغذية المنتجة عضوياً وتجهيزها وتوسيمها وتسويقها: تربية الأحياء المائية العضوية.
  - اللجنة المعنية بملوثات الأغذية: أن تنقح الجدول الزمني لإنهاء العمل بشأن مشروع المستويات القصوى المقترحة للرصاص في المواصفة العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف، وأن تشجع البلدان على تقديم البيانات في الوقت المناسب إلى برنامج رصد وتقييم تلوث الأغذية التابع للنظام العالمي لرصد البيئة.
  - اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات: أن تنقح الجدول الزمني لإنهاء العمل بشأن تنقيح تصنيف الأغذية والأعلاف مع مراعاة مجموعات السلع المتبقية/الجديدة.
- 22- ووافقت اللجنة التنفيذية كذلك على أن توصي:
- جميع اللجان: بأن تنظر في ضرورة وضع نهج لإدارة عملها يكون شبيهاً بالنهج الذي تستعين به اللجنة المعنية بنظافة الأغذية (مع الإقرار باختلاف المواضيع وإجراءات العمل، وغير ذلك، في ما بين مختلف اللجان)؛
  - الدورة الثامنة والثلاثون للهيئة: أن توافق على وقف العمل بشأن (أ) مشروع المواصفة الإقليمية المقترحة للبن العيران، (2) والملحق المتعلق بالاعتبارات الإحصائية والحسابية بشأن المبادئ والخطوط

التوجيهية لوضع المعايير الميكروبيولوجية ذات الصلة بالأغذية وتطبيقها (CAC/GL 21-1997)، وفقاً لما اقترحتة اللجنة المعنية بنظافة الأغذية ولجنة التنسيق للدستور الغذائي في أوروبا، على التوالي.

#### الاقتراحات لوضع مواصفات جديدة والنصوص ذات صلة (البند 2(ج) من جدول الأعمال)<sup>14</sup>

23- إن اللجنة التنفيذية، وإذ أقرت بأنه تم استيفاء معايير الاستعراض التقييمي، أعربت عن دعمها للموافقة على جميع البنود المقترحة كعمل جديد، باستثناء تلك المدرجة أدناه التي تقدمت بشأنها بتعليقات وتوصيات محددة.

#### تعريف التدعيم البيولوجي (Biofortification) (اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة)<sup>15</sup>

24- أوضحت أمانة الدستور الغذائي أن القضية الأساسية المثيرة للقلق بشأن العمل تتمثل في كيفية استخدام التعريف في الدستور الغذائي.

25- وأحيطت اللجنة التنفيذية علماً بأن غرض العمل ونطاقه قد نوقشا بشكل مستفيض في اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، وأيضاً من خلال النظر في وثائق المناقشة التي عرضت سابقاً. وأشار إلى أنه من الممكن وضع تعاريف قائمة بذاتها ولكن ينبغي استخدامها في نهاية المطاف في نصوص الدستور الغذائي.

26- وإذ أخذت اللجنة التنفيذية علماً بالإيضاحات المقدمة، فإنها أعربت عن دعمها للموافقة على العمل الجديد مع الطلب في الوقت ذاته إلى اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة توضيح الكيفية التي سيستخدم بها التعريف وأفضل مكان سيوضع فيه.

#### المواصفة الإقليمية للحوم المجففة (لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا)<sup>16</sup>

27- أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بعدة قضايا وثورات تتخلل وثيقة المشروع.

<sup>14</sup> الوثيقتان CX/EXEC 15/70/4 و CRD 6 (تعليقات الكاميرون).

<sup>15</sup> المرفق السابع من الوثيقة REP 15/NFSDU.

<sup>16</sup> المرفق الثاني من الوثيقة REP 15/AFRICA.

- 28- وأشار عضوان اثنان إلى أن عدم الموافقة على العمل في الدورة الحالية للهيئة من شأنه أن يؤجل العمل لمدة سنتين وأن أعضاء إقليم أفريقيا مستعدون فعلا لبدء إعداد المواصفة. ولذلك، اقترحا أن تقوم اللجنة التنفيذية بدعم الموافقة على العمل الجديد، وأن تطلب من لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا تقديم جميع المعلومات والإيضاحات الناقصة.
- 29- بينما أشار أعضاء آخرون إلى أن الغرض من الاستعراض التقييمي يتمثل في ضمان كفاية العمل الجديد وأن معالجة الثغرات من شأنه أن يساعد لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا على تحديد العمل بشكل أفضل، ومن ثم تيسير تقدمه.
- 30- ولذلك، وافقت اللجنة التنفيذية على أن توصي بأن تقوم لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا بتنقيح وثيقة المشروع وتوضيح القضايا المعلقة لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية.
- 31- وأوضحت أمانة الدستور الغذائي أنه يمكن لأي عضو من أعضاء الهيئة أن يتقدم، طبقاً لدليل الإجراءات، باقتراح إلى الهيئة، وبالتالي قد يكون من الممكن لعضو من أعضاء الإقليم العمل مع بلدان أخرى من أجل تنقيح وثيقة المشروع وعرضها على الدورة المقبلة لكل من اللجنة التنفيذية والهيئة.

### المواصفة الخاصة بالكينوا (بوليفيا)

- 32- أعربت اللجنة التنفيذية عن دعمها لموافقة الهيئة على عمل جديد بشأن مواصفة دولية خاصة بالكينوا، وأوصت بإعادة تنشيط اللجنة المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية المؤجلة في الوقت الحالي إلى أجل غير مسمى.

### إدارة عمل الدستور الغذائي وأداء اللجنة التنفيذية (البند 3 من جدول الأعمال)<sup>17</sup>

- 33- شرح أمين الهيئة خلفية وثائق العمل ووافقت اللجنة على مناقشاتها بتعليقات ذات طابع عام.
- 34- وسلط الأعضاء الضوء على ضرورة تمكين الهيئة وتمتعها بنظرة تطلعية استراتيجية تمكنها من تحديد ومعالجة المسائل والتحديات الناشئة المهمة. كما شددوا على الحاجة إلى حوكمة استراتيجية في منظومة الدستور الغذائي

<sup>17</sup> الوثائق CX/CAC 15/38/9 Add.1 و CX/CAC 15/38/9 (حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالدستور الغذائي الواردة في التقييم المشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية في سنة 2002) و CX/CAC 15/38/9 Add.2 (تعليقات استراليا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان، كينيا، ماليزيا، أوروغواي، المركز الدولي للزراعة المروية بالمياه المالحة و الاتحاد الدولي للصحة الحيوانية) و CX/CAC 15/38/9 Add.3 (تعليقات الاتحاد الأوروبي والأردن والمجلس الدولي لاتحادات صانعي المواد الغذائية)

تشمل إجراء مناقشات بشأن الدور التنفيذي للجنة التنفيذية وكيف ينبغي لها أن تقدم أفضل دعم للهيئة. وسلط الأعضاء الضوء أيضاً على أهمية القيم الأساسية، مثل بناء توافق الآراء واعتماد نهج مرن لمعالجة المسائل المشتركة بين لجان متعددة وربط العمل بالخطة الاستراتيجية.

35- وأشار أحد الأعضاء إلى أنه من المهم تحديد أدوار الأمانة والفاو ومنظمة الصحة العالمية بصورة واضحة وأقر بما يتسم به الدستور الغذائي من طابع فريد واستقلالية. وأعرب عن قلقه لعدم إحالة اللجنة المعنية بالمبادئ العامة لأي توصية أو رأي رسمي إلى اللجنة التنفيذية ولكون الوثيقة تتضمن بعض البيانات التي لا تزال تستند إلى عمليات تقييم أجريت عام 2002. وأشار أيضاً إلى أن اتباع نهج مختلف لهذا العمل مع إشراك أعضاء الدستور الغذائي بصورة أكبر كان سيكون محط ترحيب.

36- وأوصى عدة أعضاء بإنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية تناط بها مهمة بلورة مقترحات محددة عما تسعى اللجنة التنفيذية إلى تحقيقه.

37- واستجابة إلى هذه التعليقات العامة، ذكر أمين الهيئة الأعضاء بأن الدستور الغذائي ما زال في بداية عملية الاستعراض ككل. وأشار إلى أن الهدف من المواضيع الواردة في الوثيقة يتمثل في تشجيع الحوار وأن العمل الآن لمعالجة التوصيات من شأنه أن يساعد الهيئة على تضييق الخيارات بحيث تقتصر على المجالات ذات الاهتمام المشترك.

38- وذكر ممثل منظمة الصحة العالمية بالقرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والستين بشأن النهج المؤلف من مرحلتين الذي اعتمده اللجنة التنفيذية. وأشار إلى أن عملية الاستعراض لا تزال، من الناحية العملية، في المرحلة صفر الأولية وأن المسار المتفق عليه من شأنه أن يتيح في وقت لاحق لجميع أعضاء الدستور الغذائي فرصاً واسعة لتوجيه العملية أو المساهمة فيها. والأهم الآن هو إحاطة المنظمين الراعيين والأمانة بالمواضيع التي سيتم إدراجها في المرحلة الأولى من الاستعراض الداخلي التي من المفترض أن تبدأ قريباً أو استبعادها منها.

39- وحددت ممثلة الفاو أوجه التقارب بين الأولويات التي أعربت عنها اللجنة والتوصيات الأولية الواردة في الوثيقة. كما شجعت الأعضاء على تحديد الأولويات الملحة تماشياً مع رؤيتهم الاستراتيجية والاستناد إليها بعد ذلك كقاعدة للاستعراض الداخلي الأولي الذي ستجريها الأمانة.

40- ودعت الرئيسة الأعضاء إلى التركيز في مناقشاتهم على المجالات الرئيسية الستة التي برزت خلال المناقشات الأولية، وهي:

- الحوكمة الاستراتيجية
- الاستجابة إلى المسائل الناشئة

- توافق الآراء
  - التعاون المشترك في ما بين لجان الدستور الغذائي
  - فعالية اللجنة التنفيذية وتمثيلها
  - كفاءة اللجنة التنفيذية والهيئة
- 41- وأشارت الرئيسة إلى أن ثمة نهجا محتملا للمناقشات يمكن أن يتمثل في توضيح المجالات الرئيسية الستة المحددة ومواءمتها بعد ذلك مع المقترحات الواردة في الوثيقة (إلى جانب ما قد ينبثق من مقترحات جديدة).
- 42- وشدد الأعضاء على الحاجة إلى الحفاظ على روابط واضحة بين المقترحات والخطة الاستراتيجية فضلاً عن تحديد المقترحات التي تعالج المسائل الأساسية أيضاً. والتمسوا أيضاً بإيضاحات بشأن دور الأعضاء في عملية تكون "ذات قيادة داخلية".
- 43- وأعرب أحد الأعضاء مجدداً عن قلقه إزاء ضرورة قيام اللجنة المعنية بالمبادئ العامة باستعراض العمل على أكمل وجه أولاً، وفي حال رأى الأعضاء أن المواضيع المطروحة تتخطى ولاية هذه اللجنة، يمكن ضمان ملكيتهم لهذا العمل من خلال إنشاء مجموعة عمل أو لجنة فرعية لإنجاز المهمة.
- 44- وإذ تأسف أمين الهيئة لعدم تمكن اللجنة المعنية بالمبادئ العامة من التعمق في دراسة الوثيقة بسبب تقديمها في وقت متأخر، فإنه رحّب بالمجالات الرئيسية الستة التي حددها الأعضاء لأنها تبرز النوايا والرؤية بشأن سبيل المضي قدماً في هذه العملية. وذكر بمشورة مدير مكتب التقييم في الفاو "بالنظر في اتخاذ الإجراءات على مرحلتين متتاليتين لتقييم الاحتياجات" وذكر الأعضاء أيضاً بالقرار الصادر عن اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والستين<sup>18</sup> القاضي بأن "تبدأ المراجعة الداخلية بقيادة الأمانة في الشكل الذي تقرره الهيئة".
- 45- وأوضح الأمين أيضاً أن الاستعراض الخارجي (المرحلة 2) يعني إجراء تقييم من "خارج منظومة الدستور الغذائي" (أي عملية بقيادة مكتب التقييم في الفاو)، وشدد أيضاً على أن مشاركة اللجنة التنفيذية ومشاركة الأعضاء تتسمان بنفس القدر من الأهمية لبلوغ قرار بشأن شكل المرحلة 1 من الاستعراض الداخلي.
- 46- وأثار أعضاء اللجنة التنفيذية بعد ذلك النقاط التالية تحت إطار كل مجال من المجالات الرئيسية الستة:

## الحوكمة الاستراتيجية

- تعزيز تركيز دورات الهيئة ودورها القيادي: كيفية جعلها أكثر استباقية مثلاً في مجال التكنولوجيات الجديدة أو الابتكار أو العوامل المرضية الناشئة وما إلى ذلك.
- تعزيز فعالية اللجنة التنفيذية وتمثيلها.
- النظر في عدد اللجان التي يجب أن تعمل في آن واحد – هل يمكن تحسين عمليات رفع التقارير إلى اللجنة التنفيذية والهيئة؟
- تحديد الشراكات الممكنة مع القطاع الخاص أو المجتمع المدني.
- ينبغي تعزيز بروز الدستور الغذائي.
- الدور الاستراتيجي للهيئة في رفع التقارير إلى جمعية الصحة العالمية ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة.
- العلاقة مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

## الاستجابة إلى المسائل الناشئة

- لقد تغير المشهد العالمي الذي يعمل في إطاره الدستور الغذائي وهو يتطلب التحلي بالقدرة على الاستجابة بصورة كفؤة للعوامل المرضية والتطورات السريعة الحاصلة على مستوى الصناعة والمنتجات الجديدة مثلاً.
- ينبغي إيجاد طريقة أكثر تنظيماً وطويلة الأمد لتحديد المسائل الناشئة ومعالجتها على غرار مقاومة مضادات الميكروبات والمسائل البيئية وتغير المناخ والسبل الجديدة لإدارة تأثير الزراعة على البيئة.
- ثمة أمثلة على سرعة استجابة الدستور الغذائي: استجابته لتواجد الميلايين في منتجات الألبان. وكانت هذه الاستجابة عملية عفوية.
- يمكن إعادة تركيز جدول أعمال الهيئة بالتعاون مع المنظمتين الراعيتين لمعالجة المسائل الناشئة.
- من المهم تحديد المسائل الناشئة ولكن أيضاً تحديد أولويات في ما بينها. وعلاوة على ذلك، من الضروري مواصلة عمل الدستور الغذائي وفقاً لأولويات الدستور الغذائي المحددة.
- يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تعالج المسائل الناشئة في مجال تجارة الأغذية مثل اختبار صحة الأغذية للوقاية من الغش.
- عند مواجهة التحديات لدى تحديد الأولويات، من الممكن إيجاد طريقة لتسريع معالجة المسائل الطارئة.

- يمكن للجان التنسيق الإقليمية أن تؤدي دوراً في هذه العملية ومن المهم إعادة إحيائها. ويمكن للجان التنسيق أن تتعاون بين بعضها البعض.
- من الضروري بناء القدرات والارتقاء بمستوى الوعي بشأن الدستور الغذائي.
- يتسم نهج "الصحة الواحدة" بالأهمية بالنسبة إلى صحة المستهلك.

## توافق الآراء

- شكلت القضايا المستجدة والابتكارات الفنية في بعض الأحيان المسائل التي تؤدي إلى انقسام الهيئة.
- ينبغي بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى توافق الآراء.
- ضرورة التفكير في ما إذا كان توافق الآراء يشكل المبدأ الرائد أو يمكن أن يكون خارجاً في بعض الحالات. وتوافق الآراء ضروري لكي تتسم المواصفات بالمصداقية ويمكن لحالات الاستثناء أن تقوض مصداقية الهيئة ذاتها.
- ما هي الأمور الأخرى التي يمكن فعلها لتحسين بناء توافق الآراء في الدستور الغذائي؟ بالنظر إلى أنه تم القيام بالكثير من العمل بشأن وضع تعريف لتوافق الآراء في الماضي ولكن لم يتم التوصل إلى أي قرار بهذا الشأن.
- ينبغي للدستور الغذائي التركيز على المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم عملي.
- يمكن للتدريب والتعاون بين الرؤساء أن يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء.
- التصويت مسألة نادرة للغاية بسبب قواعد الدستور الغذائي وقيمه. وإذا بقينا ضمن ولاية الدستور الغذائي، ستكفل مساعيها عموماً بالنجاح. ويجب علينا الحفاظ على تركيزنا على قيمنا في الخطة الاستراتيجية والإجراءات المنصوص عليها في دليل الإجراءات، فمن شأن تغيير القواعد أن يقوض ما يحفز على التوصل إلى توافق في الآراء.
- إذا كان العلم هو الأساس الذي يُستند إليه لاتخاذ القرارات، فمن المفترض ألا نواجه أي مشاكل. وليس هناك أي حاجة لتغيير القواعد بالنظر إلى العدد القليل من الحالات التي نواجه فيها مشاكل.
- ليس من المقبول مناقشة نفس المواضيع لسنوات دون التوصل إلى توافق في الآراء. لذلك يتعين علينا استكشاف أسباب عدم توصلنا إلى توافق في الآراء. ما هي الشروط التي تسمح بالمضي قدماً بنجاح في موضوع ما؟ وينبغي أن يكون هناك منتدى واضحاً للإعراب عما يساورنا من شواغل حيال المواضيع القليلة جداً التي نواجه فيها مشاكل.
- ليس هناك بديل لتوافق الآراء. لذلك ينبغي النظر إليه داخل لجان محددة وليس كمفهوم مجرد.

- يستند اعتماد المواصفات الدولية في المنظمات الشقيقة (المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقيات الدولية لوقاية النباتات) إلى ثلثي الأغلبية.
- تواجه معظم المنظمات المتعددة الأطراف التحدي نفسه. ولحسن الحظ ، ليس هناك الكثير من الحالات التي لم يتم التوصل فيها إلى توافق في الآراء بشأن قرارات الدستور الغذائي. وتوافق الآراء مسألة ينبغي بناؤها ويمكن بناؤها إذا ما اتبعنا قواعدنا الأساسية .
- هناك عناصر مشتركة بين أعضاء الدستور الغذائي أكثر من تلك المؤدية إلى الانقسام.
- ينبغي محاولة الإبقاء على الإجراءات المتعلقة بالقرارات ديمقراطية قدر الإمكان.
- يعتبر توافق الآراء الركيزة التي يقوم عليها الدستور الغذائي. وهناك تمييز بين تقييم المخاطر وإدارة المخاطر. وما من أحد يجادل أهمية الأسس العلمية وجودتها لكن مدى تعقد مهام المسؤول عن إدارة المخاطر أعلى.
- إن توافق الآراء مهم ولكن يصعب التوصل إليه في بعض الحالات. فتوافق الآراء يقتضي أغلبية كبيرة - وإذا كان هناك تصويت ، فإنه ينبغي أن يكون بأغلبية كبيرة .

### التعاون المشترك في ما بين لجان الدستور الغذائي

- كان هناك اقتراح بشأن عمل مشترك بين اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية واللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة في سياق تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة. وإذ نمضي قدماً، قد يكون هناك المزيد من القضايا الشاملة. ويجب علينا النظر في الطريقة التي يمكننا من خلالها بحث هذه القضايا .
- القواعد لا تمنع في الأساس التعاون، رهنا بموافقة الهيئة.
- ثمة حاجة إلى تفكير جديد بشأن نوع التعاون الذي قد يكون مفيداً: الدورات المشتركة ومجموعات العمل المشتركة وغير ذلك. وينبغي ألا نكون مقيدين بطرق العمل الحالية .
- هناك مجال للتحسين: فمن شأن خفض عدد اللجان المعنية بالسلع أن يحرر المزيد من الموارد للعمل في اللجان العامة.
- يمكن للجان الإقليمية التعاون، واجتماع المنسقين هو خطوة أولى .
- ينبغي لنا ألا نعيد ما سبق القيام به من إعادة دراسة لهيكل اللجان .
- من المهم بالنسبة إلى اللجان العمل معاً، وينبغي تحديد الآلية اللازمة .



### فعالية اللجنة التنفيذية والتمثيل فيها

- يحتاج الدستور الغذائي إلى وظيفة تنفيذية: مجموعة أصغر لإعداد الاستراتيجيات ورصدها .
- يجب مناقشة ما ينبغي للوظيفة التنفيذية فعله وبعد ذلك إجراء مقارنة مع الوضع الحالي، ثم اتخاذ قرار بشأن التغييرات أو التعديلات اللازم إدخالها.
- ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الوضوح بخصوص العلاقة بين الهيئة واللجنة التنفيذية وجدول أعمال كل منهما.
- من الصعب النهوض بوظيفة إدارة المواصفات في لجنة مقيدة. قد يكون هناك سبيل أنسب.
- تحتاج اللجنة التنفيذية إلى وظائف يمكن أن تضطلع بها فعلا .
- تكمن المشكلة في عدم استخدام اللجنة التنفيذية في الوقت الحالي كجهاز لاتخاذ القرارات. فولايته تنص على أنها تحل محل الهيئة عندما لا تجتمع الهيئة، ولكن هذا لا يحدث. ويمكن دعوتها إلى الاجتماع في أي وقت وينبغي أن تتمتع بإمكانية اتخاذ القرارات.
- التمثيل: لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية أقاليم جغرافية مختلفة، أي منها ينبغي اتباعه من قبل الدستور الغذائي؟
- يمكن لاستحداث جهاز تنفيذي أن يسرع وتيرة المناقشات. وإن تمثيل الوضع الراهن مناسب إلى حد كبير .
- يجب علينا تحديد أدوار مختلف الأعضاء والمستشارين.
- يجب علينا التقليل من الإسهاب والإطناب في ما يتعلق بجدول أعمال الهيئة، وهو ما يمكن أن يجعل العمل أكثر كفاءة.
- يمكن لأي تخفيض في عدد الأعضاء أن يقلل من شفافية اللجنة التنفيذية وشموليتها.
- يمكن دعوة جميع رؤساء اللجان إلى اللجنة التنفيذية.

### كفاءة اللجنة التنفيذية والهيئة

- من شأن زيادة الوضوح بشأن دور اللجنة التنفيذية أن يجعل الهيئة أكثر كفاءة.
- ما هو المستوى الذي ينبغي أن تتسم به مناقشات الهيئة بشأن القضايا الفنية؟
- لأن كانت عملية الدستور الغذائي مرهقة جدا فإنها ربما أيضا الأكثر شفافية وشمولا من بين جميع الأجهزة المعنية بوضع المواصفات .
- زيادة مكانة الدستور الغذائي أمر مهم. وينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الإنجازات المحققة .

- إن تكنولوجيا الاتصالات الجديدة لا تستخدم على الوجه الأكمل في الدستور الغذائي. ورغم أن هناك مشاريع تجريبية في مجموعات العمل الإلكترونية، فإن ثمة حاجة إلى فعل المزيد أيضا لضمان الدعم المتعدد اللغات، وهو ما من شأنه أن يتماشى مع الخطة الاستراتيجية .
- يمكن لمكتب الهيئة أن يتألف من رئيس تنتخبه الهيئة ونائب رئيس تنتخبه كل لجنة من لجان التنسيق الإقليمية. وهذا من شأنه أن يعالج مسألة عدم تمتع بعض الأقاليم لفترات طويلة بالتمثيل في المكتب.
- إذا منحنا وظيفة تنفيذية إلى اللجنة التنفيذية، قد نتمكن من العودة إلى انعقاد دورات الهيئة مرة كل سنتين.
- إن مكانة الدستور الغذائي مسألة مهمة. وينبغي أن يكون للدستور الغذائي شعار خاص به ورمز وميزانية لرفع مستوى الوعي
- ينبغي أن تكون هناك أدوار محددة بوضوح بالنسبة إلى المكتب.

47- بعد تحديد المجالات الرئيسية الستة ومناقشتها، قامت الأمانة بمحاولة لربط هذه المجالات بالمقترحات الـ 18 المدرجة في الوثيقة. ورغم الإقرار بأن المقترحات قد ألهمت النقاش وبأن بعضها قد يظهر في شكل مختلف في العملية التالية، فقد أشير إلى أنه من السابق لأوانه مواصلة هذا الجهد في الوقت الحاضر لأنه قد يحد من إجراء مزيد من المناقشات.

48- وقدمت الرئيسة ملخصا موجزا للمناقشة. وأعربت عن تقديرها للنقاش المثمر الذي دار بشأن المجالات الرئيسية التي لم ترتب بعد بحسب الأولوية، وأشارت إلى أن بعضها مترابط.

49 ودعت الأمانة الأعضاء إلى أن ينظروا في توصياتهم التي ينبغي أن يقوموا بتقديمها إلى الهيئة بشأن كيفية المضي قدما، وأكدت مجددا أنه لم يجر بعد اتخاذ قرار بشأن شكل المرحلة-1 من الاستعراض الذي تقوده الأمانة.

50- وخلال الفترة الوجيزة المتاحة للتعليقات، أكد أحد الأعضاء على ضرورة التوصل إلى نتيجة محددة بشكل جيد تنطوي على تركيز واضح على الأولوية الاستراتيجية 4، وتتضمن مدخلات أخرى من الأعضاء. وعلى وجه التحديد، ولما فيه مصلحة تعزيز مشاركة قوية للأعضاء، تم اقتراح آليات مختلفة بما في ذلك إنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية أو مجموعة عمل تابعة للهيئة أو للجنة المعنية بالمبادئ العامة لاستعراض المناقشات والوثائق المتاحة.

51- وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية، متحدثا باسم منظمة الصحة العالمية والفاو، إلى التقدم المحرز حتى الآن، ودعا الأعضاء إلى النظر في أفضل طريقة لتصميم الخطوات التي يتعين اتخاذها حاليا. وذكر الأعضاء بأنه يحق

للمنظمتين الراعيتين إجراء عمليات تقييم، وبأن إسهامات الأعضاء في العملية أمر لازم لتحديد الأولويات لإجراء تقييم من أجل استخدام الموارد بأقصى قدر من الفعالية.

52- وأشار إلى أن المعلومات التي جمعت حتى الآن في الوثيقة عبارة عن دراسة مكتبية لتحفيز المناقشات وليست تقييماً قائماً على الأدلة. وهي بهذه الصفة، عبارة عن "لقطة سريعة" للوضع وفقاً لما تراه الأمانة، بمدخلات من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وبمجرد أن يبدأ الاستعراض الداخلي الذي تقوده الأمانة (المرحلة 1) ستوجه طلبات إلى الأعضاء لتقديم مدخلات. ويمكن في ذلك الحين توحيد هذا العمل في وثيقة جديدة قائمة على الأدلة، ستكون لها فائدة أكبر بكثير، ويمكن أيضاً أن تتضمن المقترحات ذات الصلة من الوثيقة.

53- وبعد إعداد هذه الوثيقة، يمكن للأعضاء إجراء مناقشة كاملة على مدى عام، تنطوي على دراسة محسنة واستخدام محسن للموارد. وسيكفل هذا النهج امتلاك جميع الأعضاء للمنتج والعملية، وتحكمهم فيهما.

54- وردا على ذلك، قدم الأعضاء التعليقات التالية:

- من المهم إشراك الأعضاء في العملية وضمان الشفافية.
- اقترح أن توصي اللجنة التنفيذية بأن تقوم اللجنة المعنية بالمبادئ العامة بدراسة هذا البند.
- بالرجوع إلى مداخلة ممثل منظمة الصحة العالمية، تم الإشارة إلى أنه لم تتيح للأعضاء فرصة كاملة للتعليق على العملية المقترحة. وينبغي إعداد وثيقة جديدة تعقبها مفاوضات جديدة.

### خلاصة

55- إن اللجنة التنفيذية:

- أحاطت علماً بالوثيقة (CX/CAC 15/38/9)، وبالمقترحات الـ 18 المطروحة فيها وكذلك بالمناقشات غير الرسمية التي دارت في اللجنة المعنية بالمبادئ العامة والتعليقات الخطية التي قدمها أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون. وأقرت بأنه دارت مناقشات بناءة لتحديد القواسم المشتركة في المجالات الرئيسية الستة التي يمكن أن تسهم في إرساء الأساس لإجراء تقييم داخلي تقوده الأمانة (المرحلة 1<sup>19</sup>) لإدارة عمل الدستور الغذائي:

- الحوكمة الاستراتيجية
- الاستجابة للمسائل الناشئة

- توافق الآراء
- التعاون المشترك في ما بين لجان الدستور الغذائي
- فعالية اللجنة التنفيذية وتمثيلها
- كفاءة اللجنة التنفيذية والهيئة
- أحاطت علماً بالعناصر التي حُددت تحت العناوين المشار إليها أعلاه (انظر الفقرة 40) والتي يمكن أن تساعد في تحديد المجالات الرئيسية اللازمة التي سيتم تناولها في التقييم الداخلي (المرحلة 1).
- أحاطت علماً بأنه لم تبذل بعد أي محاولة لإعطاء أولوية لهذه المجالات الرئيسية أو لربطها بالمقترحات المقدمة في الوثيقة.
- وافقت على إحالة المجالات الرئيسية إلى الهيئة لتوجيه مناقشاتها بشأن مواصلة تحديد العملية.
- أحاطت علماً بأنه ستتاح فرصة وافرة لأعضاء الدستور الغذائي لإثراء عملية الاستعراض الداخلي التي تقودها الأمانة.

### إعادة تنشيط لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 4 من جدول الأعمال)<sup>20</sup>

56- عرضت أمانة الدستور الغذائي الوثيقة التي شاركت في إعدادها كل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية وذكرت بأن لجان تنسيق الدستور الغذائي الست المشتركة بين المنظمات والتي عقدت اجتماعاتها بين شهري سبتمبر/أيلول 2014 ومايو/أيار 2015، أيدت بشكل عام عملية تنشيط اللجان لجعلها منتدى تطلعياً استراتيجياً أكثر لبحث مسائل سلامة الأغذية وجودتها في الإقليم المعني. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة تتضمن تحليلاً لمناقشات لجان التنسيق الإقليمية حول المقترحات الأربعة ألا وهي: (1) لجان التنسيق الإقليمية كمنشآت محسنة لبحث سلامة الأغذية وجودتها: المواءمة بين جداول أعمال تلك اللجان؛ (2) برنامج مشترك لتشاطر المعلومات حول نظم الرقابة على الأغذية والأدوار والمسؤوليات في مجال سلامة الأغذية؛ (3) تحديد الاحتياجات والأولويات في الأقاليم (قضايا سلامة الأغذية / وجودتها الدائمة والمستجدة)؛ و(4) التخطيط الاستراتيجي الإقليمي والتوصيات المحددة بشأن هذه المقترحات حول الخطوة التالية لتنشيط لجان التنسيق الإقليمية. وأشار أيضاً إلى أن الوقت قد حان للاتفاق على الخطوات التالية من أجل مراعاة هذه القرارات لدى التحضير للجولة المقبلة من اجتماعات اللجان (2016-2017) اعتباراً من شهر سبتمبر/أيلول 2016.

57- وحاولت ممثلة الفاو شرح الدور المفترض للجان التنسيق الإقليمية من حيث تحديد مسائل سلامة الأغذية المستجدة وتحليلها نظراً إلى ما لهذه المسألة من أهمية في إطار مناقشة البند 3 من جدول الأعمال. وأشارت إلى أنّ كلاً من الفاو ومنظمة الصحة العالمية تستجيبان لطلبات عدد من الأقاليم الفرعية للحصول على التدريب وتنمية قدراتها في مجال الإنذار المبكر على سلامة الأغذية والإشراف عليها. وتستند هذه الأنشطة إلى مقارنة الصحة الواحدة وتشدّد على أهمية المراقبة المتكاملة. وأضافت أنّ القدرات المعززة لعدد متزايد من البلدان يتيح فرصة فريدة من نوعها للاستعانة بلجان التنسيق الإقليمية من أجل تشاطر المعلومات وتحديد المسائل المستجدة في مجال سلامة الأغذية، مما يعزز قدرة الدستور الغذائي على التعاطي معها بصورة استباقية. وستكون هذه بلا شك وظيفة قابلة للتطور من وظائف لجان التنسيق الإقليمية.

58- وشدد ممثل منظمة الصحة العالمية على الدور الاستراتيجي بقدر أكبر الذي يمكن للجان التنسيق الإقليمية الاضطلاع به لدى مناقشة مسائل سلامة الأغذية في الإقليم، وذلك من خلال سدّ الثغرات الناتجة عن توقف العمل بالمنتديات العالمية والإقليمية لمنظّمي سلامة الأغذية في حقبة التسعينات من القرن الماضي.

#### مناقشة عامة

59- نظرت اللجنة التنفيذية في التوصيات الواردة في الفقرة 22 من الوثيقة وأصدرت ما يلي من توصيات وقرارات.

60- رحّب الأعضاء بمقترحات إعادة تنشيط اللجان مع الإشارة إلى تقبّلها من جانب لجان التنسيق وتأييدها لها.

61- في ما يتعلق باقتراح جمع المعلومات، أشير إلى أنّ المنسقين واجهوا صعوبات في الحصول على المعلومات لعدم فهم البلدان مزايا إتاحة هذا النوع من المعلومات وتشاطرها؛ ومن شأن وجود أرضية مشتركة أن يسهّل إتاحة المعلومات وتشاطرها بصورة منظّمة ومنهجية؛ ومن الضروري عدم إثقال كاهل البلدان بعبء توفير المعلومات، خاصة وأنه يتعين عليها إتاحة المعلومات لأغراض أخرى خارج الدستور الغذائي؛ وبالإمكان الحصول على معلومات عامة عن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية على المواقع الإلكترونية للعديد من البلدان؛ وقد تكون البلدان مهتمة أكثر في إتاحة والحصول على معلومات عن كيفية تعاطيها مع موضوع معين، كعملية المراقبة مثلاً.

62- أيّد الأعضاء جدول الأعمال العام على اعتبار أنه سيساهم في توحيد عمل لجان التنسيق بقدر أكبر. وأشاروا إلى ضرورة أن يتسم جدول الأعمال بقدر من المرونة بما يتيح إدراج بنود معيّنة تستجيب لاحتياجات الإقليم.

63- وأوضحت أمانة الدستور الغذائي ما يلي :

- البند 4 بعنوان "حالة سلامة الأغذية وجودتها في بلدان الإقليم" هو تحليل ستتولى إعداده الفاو ومنظمة الصحة العالمية استناداً إلى المعلومات المتاحة من قبل البلدان من خلال البرنامج.
- البند 6 الذي جرى تعديله كآلاتي "استخدام مواصفات الدستور الغذائي في الإقليم" هو تحليل تعدّه أمانة الدستور الغذائي استناداً إلى المعلومات المتاحة من قبل البلدان من خلال البرنامج.
- ينبغي إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال العام بعنوان "عمل الدستور الغذائي الذي يعني الإقليم" يتولى إعداده المنسق الإقليمي.

64- وشرحت ممثلة الفاو أنه من المرجح أن تتغير طريقة معالجة البند 4 من جدول الأعمال العام الخاص بلجان التنسيق الإقليمية بفعل تطوّر تقنيات الاستشراف ذات الصلة والرامية إلى دعم عملية تحديد المسائل الناشئة على المديين المتوسط والطويل. وبالنسبة إلى الجولة القادمة من اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية، سوف تعتمد الفاو ومنظمة الصحة العالمية على طرق مخصصة بشكل أكبر من أجل جمع المعلومات عن حالة سلامة الأغذية وتحليلها.

65- وأوضحت ممثلة منظمة الصحة العالمية أن فكرة تطوير قاعدة بيانات لجمع المعلومات تهدف إلى استبدال نظام الرسائل الدورية الحالي، وأنه من المهم، من أجل تطوير العناصر الخاصة بمثل هذه قاعدة، الاستناد إلى معلومات موجودة وتفاذي الازدواجية إلى جانب تفادي وضع أعباء إضافية على البلدان للرد على المزيد من الاستبيانات. كما أشارت إلى أن تبادل المعلومات وأفضل الممارسات يمكن أن ييسر من خلال منصة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية التي تتيح هذه الميزات على الصعيد الإقليمي.

66- وأوضحت ممثلة الفاو أن الفاو ومنظمة الصحة العالمية تتشاطران إحباط الأعضاء حيال عملية جمع المعلومات غير المجدية. وشددت على أن ما تم اقتراحه هو إعادة تفكير بشأن نوع المعلومات التي تكون ذات فائدة بالنسبة إلى أعضاء الدستور الغذائي والمنظمتين الراعيتين، والنظر أيضاً في كيفية تسهيل تقديم المعلومات.

### خلاصة

67- إن اللجنة التنفيذية :

- أيّدت المبادرة الصادرة عن أمانة الدستور الغذائي والفاو ومنظمة الصحة العالمية لتنشيط لجان التنسيق.
- وأيّدت مواءمة جدول أعمال لجان التنسيق، مع الإشارة إلى ضرورة التمتع بقدر من المرونة لإدراج بنود محددة تستجيب إلى احتياجات الإقليم.

- وأقرت جدول الأعمال العام المراجع (المرفق الثاني)، والذي سيستخدم كأساس لجدول أعمال الجولة المقبلة (2016 – 2017) من دورات لجان التنسيق.
- وطلبت إلى المنسقين الإقليميين رفع توصيات عن المواضيع الواردة في الكلمة الرئيسية بشأن المسائل الإقليمية ذات الأولوية.
- وطلبت إلى الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع أمانة الدستور الغذائي، القيام بما يلي:
  - إعداد نموذج لمنصة تقاسم المعلومات مع الأخذ في الحسبان توافر المعلومات الموجودة.
  - وضع مجموعة من الأسئلة بشأن نظم الرقابة على الأغذية والأدوار والمسؤوليات في مجال سلامة الأغذية لاختبارها أثناء الجولة المقبلة (2016-2017) من دورات لجان التنسيق.
  - القيام بتحليل لما تم جمعه من معلومات بغية عرضه على الجولة المقبلة من دورات لجان التنسيق.
- وطلبت إلى الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع أمانة الدستور الغذائي والمنسقين الإقليميين، القيام بما يلي:
  - وضع مجموعة من الأسئلة بشأن احتياجات الأقاليم وأولوياتها.
  - القيام بتحليل لما تم جمعه من معلومات بغية عرضه على الجولة المقبلة من دورات لجان التنسيق.
- وطلبت من لجان التنسيق توفير مساهمات أولوية لعملية التخطيط الاستراتيجي المقبلة الخاصة بالدستور الغذائي.

### الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019: حالة التنفيذ العامة (البند 5 من جدول الأعمال)<sup>21</sup>

- 68- عرضت الأمانة التقرير عن رصد السنة الأولى من تنفيذ (2014) الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي استناداً إلى 53 مؤشراً للنتائج من أصل 61 مؤشراً.
- 69- وأشارت اللجنة التنفيذية إلى أن الأسئلة السنوية الموجهة إلى الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي حول 12 نشاطاً من أنشطة الخطة الاستراتيجية بواسطة نموذج موحد أعدته الأمانة ليس الطريقة المثلى على اعتبار أنه يستغرق وقتاً طويلاً خلال الاجتماعات كان بالإمكان تخصيصه لمناقشة بنود أخرى من جدول الأعمال.

وعلى هذا الأساس، اتفق على إمكانية استخدام النموذج الموحد مجدداً في نهاية الخطة الاستراتيجية الحالية للتحقق من حدوث تغييرات في الأنشطة. وأشار كذلك إلى أنّ أياً من مؤشرات النتائج لم يكن الغرض منها إثقال كاهل الأمانة أو الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي بعبء إضافي.

### خلاصة

70- أوصت اللجنة التنفيذية الهيئة بأن تطلب إلى الأمانة ما يلي :

- تعديل المؤشرات الواردة في الفقرتين 13 و14 من الوثيقة CX/CAC 15/38/12 لكي يسهل قياسها.
- عرض تقرير حالة حول تنفيذ الخطة الاستراتيجية في الدورة المقبلة. ويجب أن يركز التقرير على إجراء تحليل للتقدم المحرز في الدستور الغذائي من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة وأن لا يفيد بصورة تلقائية مفرطة عن مؤشرات النتائج.

### المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية (البند 6(أ) من جدول الأعمال)<sup>22</sup>

71- قدّم الأمين الوثيقة وسلط الضوء على ما يرد فيها من تحليل وأرقام رئيسية. وشدد على أنّ نية الأمانة تتمثل في تحسين توزيع النفقات في الملحق بالنسبة إلى فترة السنتين القادمة من أجل مواصلة تحسين الشفافية والسماح بتخطيط واقعي للميزانية بالاستناد إلى خطة الأعمال.

72- وتم القيام بالتعليقات التالية :

- إن الطريقة الشفافة التي قدمت بها الميزانية محط تقدير.
- ينبغي استخدام الوفورات المتوقعة بطريقة مفيدة قبل نهاية عام 2015 من أجل تجنب عدم توفرها لأمانة الدستور الغذائي.
- تقع القرارات المتعلقة بدرجات الموظفين من الفئة الفنية على عاتق المدير العام للمنظمة.
- ينبغي ضمان بقاء ميزانية الدستور الغذائي محمية ("محصنة") في ميزانية المنظمة.

73- وأكد الأمين أنه كان من المقرر استخدام الوفورات قبل نهاية العام كما هو مبين في الجزء 2-4-5 من الوثيقة.



- 74- وفي أعقاب السؤال المتعلق بما سيحدث للأموال غير المنفقة في نهاية دورة الميزانية، أشير إلى أنها ستعاد إلى المنظمة ولكن ليس إلى منظمة الصحة العالمية، وهو ما له تبعات على النسبة المئوية لمساهمة منظمة الصحة العالمية.
- 75- وذكر ممثل المنظمة الأعضاء بأن الإدارة العليا لكل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية تصر على اعتماد عملية محسنة وأكثر واقعية لإعداد الميزانية.
- 76- وشدد ممثل منظمة الصحة العالمية على أهمية أن تقوم أمانة الدستور الغذائي باستخدام الأموال بشكل حذر وأشار كذلك إلى أن الأموال غير المنفقة من ميزانية الدستور الغذائي دون أسباب وجيهة قد يؤدي إلى خفض ميزانية الدستور الغذائي من قبل المنظمين الراعيين.

### خلاصة

- 77- إن اللجنة التنفيذية:
- أخذت علماً بتقرير الأمانة وأعربت عن تقديرها للدعم المالي المتواصل المقدم من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، والمساهمات الواردة من البلدان المضيفة للدستور الغذائي، والمساهمات العينية المقدمة من حكومتي اليابان وجمهورية كوريا.
  - وشجعت أمانة الدستور الغذائي على اعتماد عملية أكثر فعالية وواقعية عند إعداد الميزانية.
  - وأوصت الهيئة بالسعي إلى ضمان استمرار حماية ميزانية الدستور الغذائي داخل المنظمة.

### الدعم العلمي المقدم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي (البند 6(ب) من جدول الأعمال)<sup>23</sup>

- 78- أشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى تشجيع أعضاء منظمة الصحة العالمية على الدوام من أجل توفير مساهمات من خارج الميزانية للأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بهدف إسداء المشورة العلمية. وأوضح الممثل أيضاً أن مبادرة تمويل الحوار الخاصة بمنظمة الصحة العالمية دعت أعضاء منظمة الصحة العالمية، قدر الإمكان، إلى عدم تخصيص مساهماتهم من خارج الميزانية بهدف تبسيط العمليات المتعلقة بالميزانية ووضع البرامج وتفادي التضارب بين الأولويات التنظيمية للمنظمة وأولويات الجهة المانحة. غير أنه أكد على إمكانية استمرار أعضاء

منظمة الصحة العالمية في تخصيص المساهمات للمشورة العلمية التي تسديها منظمة الصحة العالمية إلى الدستور الغذائي، باعتبار هذا الموضوع أولويةً أساسية.

79- وأفادت ممثلة الفاو أنه، خلافاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن معظم تمويل الفاو الخاص بالمشورة العلمية مصدره البرنامج العادي. وهذا التمويل محمي بمستوى مماثل لما كان عليه خلال الفترات المالية القليلة الماضية وهو يغطي جميع تكاليف الموظفين وما يعادل 75 في المائة من تكاليف الأنشطة. وتتبع حماية التمويل الخاص بالمشورة العلمية من اعتراف الأجهزة الرئاسية في الفاو المتكرر بأنه نشاط أساسي. وإذ أعربت الفاو عن امتنانها لحماية هذا التمويل، أشير إلى أن مستوى التمويل أقلّ من اللازم. وأبلغت ممثلة الفاو اللجنة التنفيذية أنّ المنظمين ركزتا في برنامج المشورة العلمية على إسداء المشورة وعلقتا "الصيانة الروتينية". وحدّرت ممثلة الفاو من أنّه لم يعد بالإمكان المضي قدماً في هذه المقاربة وأنّ ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم المستدام لإسداء المشورة العلمية في الدستور الغذائي.

80- وقد أطلعت اللجنة على الصعوبة التي يواجهها الأعضاء من أجل تأمين المساهمات للأنشطة المتعلقة بالمشورة العلمية بسبب الافتقار إلى أدلة واضحة على الحاجة إلى تمويل إضافي في هذا المجال. وأشارت اللجنة إلى أن تعزيز بروز أنشطة الدستور الغذائي، وتوجيه رسائل واضحة من مسؤولين رفيعي المستوى في الفاو ومنظمة الصحة العالمية من شأنهما تحسين الأوضاع.

### خلاصة

81- إن اللجنة التنفيذية:

- أعربت عن تقديرها للدعم العلمي المقدم من الفاو ومنظمة الصحة العالمية.
- وأقرت بمساهمات الأعضاء من خارج الميزانية.
- وشددت على أهمية التمويل لضمان توفير المشورة العلمية الضرورية والأساسية لوضع المواصفات.
- ولاحظت بقلق شديد الفجوات على مستوى تمويل المشورة العلمية والتي قد تؤخّر عمليات إسداء المشورة العلمية إلى الدستور الغذائي.
- وطلبت أن يلتزم الأعضاء في الدستور الغذائي باتخاذ الإجراءات الضرورية لجمع الأموال.
- وأشارت إلى أن تعزيز بروز الدستور الغذائي وتوجيه رسائل واضحة من مسؤولين رفيعي المستوى في الفاو ومنظمة الصحة العالمية إلى الأعضاء في الدستور الغذائي من شأنهما تأمين مزيد من التمويل للمشورة العلمية.

82- وشجعت الفاو ومنظمة الصحة العالمية على الاستمرار في دعم الدستور الغذائي والأنشطة المتعلقة بالمشورة العلمية ذات الصلة ومواصلة تمويلهما.

### استدامة الدعم العلمي المقدم للدستور الغذائي (البند 6ج) من جدول الأعمال)

83- لدى تقديم هذا البند، ذكر ممثل منظمة الصحة العالمية بورقة النقاش CX/CAC 14/37/12 Add.2 المنبثقة عن الدورة الأخيرة، التي عرضت ثلاثة خيارات والطلب المقدم من اللجنة التنفيذية بتوفير مزيد من الاعتبارات بشأنها.

84- في ما يخص الخيار 1، ذكر بأن الفكرة الكامنة وراء ذلك تتمثل أيضاً في وضع برنامج للمشورة العلمية تغطيه أموال الميزانية العادية، مثل ميزانية الدستور الغذائي. وفي حين يبدو هذا الوضع مثالياً، غير أنه قد يشكل حلاً طويلاً الأجل، إذ تطلب مشاركة ناشطة من الأعضاء في الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

85- وأماً بالنسبة إلى الخيار 2 المتعلق بحساب أمانة متعدد الجهات المانحة، فقد كرر مجدداً أن الأجهزة الرئاسية لكلا المنظمتين شددت مرة أخرى على أن أموال القطاع الخاص غير مقبولة في العمل المعياري. ودعا الأعضاء إلى توفير معلومات إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في حال قام حساب أمانة، يقبل هبات من حكومات وكيانات من غير القطاع الخاص، بتيسير نقل الأموال، وطلبت معلومات مرتجعة أكثر تفصيلاً لمساعدة المنظمتين الراعيتين في إنشاء حساب أمانة.

86- وفي ما يتعلق بالخيار 3 بشأن الضريبة الطوعية، ذكر أن الأعضاء طلبوا مزيداً من الوقت لمناقشة هذه المسألة بالنظر إلى رؤوس أموالهم وطلبوا معلومات مرتجعة.

87- وشدد على أن الموارد المالية ليست وحدها الهامة إنما أيضاً الدعم العيني للبرنامج من خلال الحصول على خبرة علمية. وقد أصبح هذا مجالاً حاسماً في ظل الصعوبات المتزايدة في الوصول إلى خبراء، ودعا الأعضاء إلى المساعدة في تحديد ودعم مشاركة الخبراء في البرنامج.

88- وبعد التركيز على احتياجات التمويل بالنسبة إلى برنامج المشورة العلمية من خلال استخدام مجال سلامة الأغذية كمثال، سلطت الضوء على ضرورة تحسين البرنامج الحالي للمشورة العلمية، وشدد على أن النظام الحالي لم يعد مستداماً ولا يمكنه أن يوفر الدعم الذي يحتاجه عمل الدستور الغذائي. كما أبرزت العناصر الرئيسية في برنامج معزز لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من أجل توفير المشورة العلمية في

مجال سلامة الأغذية، من خلال مقارنة الوضع الراهن ببرنامج معزز، وما يترتب من تبعات على الموارد المالية الإضافية وموارد الموظفين.

89- وأما ممثلت منظمة الأغذية والزراعة فأشارت إلى الحالة الطارئة وشجّع الأعضاء على إيلاء اهتمام وثيق إلى التفسيرات الواردة في الجدول 2 من الوثيقة الذي يشرح كيف تنظر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى برنامج معزز للمشورة العلمية.

90- وأقرّ الأعضاء بأهمية المشورة العلمية والحاجة إلى مواصلة هذا العمل الذي يستند إليه عمل الدستور الغذائي. وعبروا عن تفضيلهم للخيارين 1 أو 2 أو للمزج بين هذين الخيارين، إنما أشاروا إلى أن الخيار 3 غير ممكن إذ أن مصدرَي الأغذية ليسوا الوحيدين الذين يستفيدون من عمل الدستور الغذائي، ولم يعد بالإمكان اعتبار هذه المساهمات طوعية، وأنه سيكون من الصعب الحصول على دعم سياسي لهذا النهج. كذلك، أشار الأعضاء إلى أن حساب أمانة قد يسهّل عملية نقل الأموال. ولوحظ أيضاً أنه بهدف تأمين الأموال، ثمة حاجة إلى زيادة الوعي على الصعيد السياسي لأهمية المشورة العلمية والمساهمة في عمل الدستور الغذائي. وقد يتم ذلك من خلال رسالة رسمية توجّه مباشرة إلى إدارة منظمة الأغذية والزراعة و/أو منظمة الصحة العالمية للحصول على اهتمام رفيع المستوى والتركيز على الحاجة للتمويل.

91- كذلك، اقترح الأعضاء أن تنظر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في إمكانية قبول أو إيجاد آليات لتلقي أموال من القطاع الخاص، أو المجتمع المدني أو منظمات دولية. وكانت منظمات أخرى تسعى أصلاً إلى إنشاء هكذا آليات. وفي هذا الخصوص، لاحظ ممثل منظمة الصحة العالمية ضرورة أن تتوفر رسالة متماسكة على مستوى الدستور الغذائي وفي الأجهزة التي تتخذ القرارات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الخطوة الواجب اتخاذها إزاء تمويل القطاع الخاص لبعض البرامج، لا سيما أنها نفس الأعضاء التي اتخذت القرارات بشأن أنواع التمويل في المنظمتين وفي الدستور الغذائي.

92- إضافةً إلى ذلك، عبّر الأعضاء عن دعمهم واستعدادهم للمساهمة في الدعم العيني، كما لاحظت كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أنه يجب أن يشكّل هذا الدعم لتعزيز الأمانة التزاماً طويل الأجل خلال عدة سنوات بحيث يكون مفيداً لبرنامج المشورة العلمية.

93- ولدى الردّ على التعليقات التي أبدتها الأعضاء، شدّدت مجدداً ممثلة منظمة الأغذية والزراعة على الطابع الطارئ للحالة الراهنة، وعلى ضرورة إيجاد حلول فورية وطويلة الأجل. وقد يتمثل حلّ في الأجل القصير في مشروع حساب أمانة يمتد على 5 أو 6 سنوات يغطي مناصب الموظفين والأنشطة على السواء في حال توفّرت جهات مانحة مستعدة للنظر في إمكانية التعهد بهذا الالتزام. وإذا أمكن وضع حلّ مماثل في الأجل المتوسط،

عندها قد يتسنى وقت لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية والأعضاء للبحث على نحو أكبر في خيارات في الأجل الأطول والدعوة إليها مثل الخيارات التي تشير إليها الوثيقة CX/CAC 14/37/12 Add.2.

94- ودعا ممثلاً كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الأعضاء إلى بذل الجهود لإيجاد سبل لتحسين الوضع وقطع التزامات صارمة، بحيث تؤدي المناقشات التي يواصلونها منذ سنوات إلى نتائج ملموسة، أي إلى وضع برنامج مستدام لتوفير المشورة العلمية.

### خلاصة

95- شكرت اللجنة التنفيذية منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على الوثيقة، وأحاطت علماً أنه يجري مناقشة مسألة استدامة المشورة العلمية منذ وقت طويل، ونظراً لأهمية المسألة، أقرّ بضرورة اتخاذ إجراءات طارئة كما أقرّ بالمساهمات الطوعية المقدمة من الأعضاء لتوفير الدعم العيني من حيث إعارة الموظفين. إنما لوحظ أن الإعارة يجب أن تكون التزاماً في الأجل الطويل.

96- وأشارت اللجنة التنفيذية إلى أن المنظمين في صدد وضع رؤية جديدة للاستدامة والامتياز العلمي لبرنامج المشورة العلمية. وإضافةً إلى ذلك، لاحظت اللجنة التنفيذية الطلب المقدم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للحصول على معلومات من جهات مانحة محتملة في ما يخصّ التحديات التي تواجهها هذه البلدان في ترتيب أولوياتها من حيث تخصيص الموارد لبرنامج المشورة العلمية.

97- كما أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بطلب المنظمين دعم مشاركة خبراء وطنيين في توفير المشورة العلمية.

98- كما أشارت اللجنة التنفيذية بقلق إلى تراكم توفير المشورة العلمية الذي نتج عن النقص في الأموال.

99- ولمعالجة هذه المسألة، اقترحت اللجنة التنفيذية استكشاف سبل جديدة وابتكارية لجمع الأموال، بما في ذلك جمعها من القطاع الخاص، ومنظمات حكومية أو غير حكومية دولية. كذلك، تمّت الإشارة إلى إمكانية العمل مع منظمات دولية وإقليمية مع الحفاظ على سلامة المشورة العلمية.

**العلاقات بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى: الطلبات المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية للحصول على صفة مراقب في هيئة الدستور الغذائي (البند 7 من جدول الأعمال)<sup>24</sup>**

100- عرضت الأمانة هذا البند من جدول الأعمال واعتبرت أن أمانة الدستور الغذائي والمستشارين القانونيين لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية قاما بالتحقق من الطلبات الأربعة الواردة في وثائق العمل وتبين لهما أنها كاملة ويمكن القبول بها. وأبلغت اللجنة التنفيذية أيضاً بأن الطلب المقدم من مجموعة دول شرق أفريقيا هو للعلم فقط على اعتبار أنها منظمة حكومية دولية لا حاجة إلى توصية بشأنها صادرة عن اللجنة التنفيذية.

101- وأوصت اللجنة التنفيذية المديرين العاميين للفاو ومنظمة الصحة العالمية بالموافقة على الطلبات التالية:

- المركز الدولي للقانون البيئي المقارن
- المجلس الدولي لنبات ستيفيا
- Europatat
- مجموعة دول شرق أفريقيا

102- وأشارت اللجنة التنفيذية إلى أن استعراض المراقبين الموجودين حالياً من المنظمات غير الحكومية، كما نص عليه القسم 6 من المبادئ الخاصة بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في عمل هيئة الدستور الغذائي لم يجرِ لعدد من السنوات وطلبت إلى الأمانة إجراء هذا الاستعراض في أقرب وقت ممكن.

**المسائل الناشئة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 8 من جدول الأعمال)**

المشورة العلمية للدستور الغذائي والدول الأعضاء (البند 8(أ) من جدول الأعمال)<sup>25</sup>

**المشورة العلمية المقدمة إلى الدستور الغذائي<sup>26</sup>**

103- قدم ممثل منظمة الصحة العالمية الوثيقة CX/CAC 15/38/16 وأكد مجدداً أن الفاو ومنظمة الصحة العالمية لن تتمكن من معالجة جميع طلبات الدستور الغذائي المتعلقة بالحصول على المشورة العلمية، وذلك نظراً إلى عدم توافر الموارد الكافية (انظر البند 6(ب)).

<sup>24</sup> الوثائق CX/EXEC 15/70/7 و CRD 1 (CIDCE) و CRD 2 (ISC) و CRD 3 (Europatat) و CRD 4 (EAC)

<sup>25</sup> الوثيقتان CX/CAC 15/38/16 و CX/CAC 15/38/16 Add.1

<sup>26</sup> الوثيقة CX/CAC 15/38/16

## خلاصة

104- وأخذت اللجنة التنفيذية علماً بالمعلومات المقدمة وتبعات التقاعس على إدامة التمويل للمشورة العلمية.

### الأنشطة الأخيرة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات<sup>27</sup>

105- وقدم ممثلاً الفاو ومنظمة الصحة العالمية الوثيقة CX/CAC 15/38/16 add.1 وأشار إلى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الأجهزة الرئاسية لكل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات<sup>28</sup>: خطة العمل العالمية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، والتي أعدت بالتعاون مع الفاو والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وقرار ناجم عن ذلك اعتمده جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون (مايو/أيار 2015)؛ وقرار المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات<sup>29</sup> الذي اعتمده مؤتمر المنظمة (يونيو/حزيران 2015).

106- وأشار الممثلان إلى أن هذه الوثائق تتضمن إشارة محددة إلى نصين للدستور الغذائي يتعلقان بمقاومة مضادات الميكروبات، أي مدونة السلوك للحد من مقاومة المضادات الميكروبية واحتوائها (CAC/RCP 61-2005) والخطوط التوجيهية بشأن تحليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات التي تحملها الأغذية (CAC/GL 71-2011) وناشدا الأعضاء استعراض هذين النصين واتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من حدة مخاطر الاستخدام غير الملائم لمضادات الميكروبات ومقاومة مضادات الميكروبات. وإن الخطة العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تدعو أعضاء منظمة الصحة العالمية إلى وضع خطط عمل وطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات بحلول عام 2017، ويمكن لتوجيهات الدستور الغذائي أن تؤدي دوراً هاماً في دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

107- ولفت الممثلان كذلك انتباه اللجنة التنفيذية إلى التوصيات الثلاث الواردة في الفقرة 12.

108- وأبرزت أمانة الدستور الغذائي الغرض والنطاق المختلفين لنصي الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات: مدونة السلوك التي تزود البلدان بمجموعة من التدابير بشأن الاستخدام الرشيد والحكيم لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية التي تم تطويرها من جانب اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية مع مراعاة نص مواز صادر عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛ والخطوط التوجيهية التي تقدم إلى الأعضاء توجيهات تستند إلى أسس علمية بشأن عمليات ومنهجيات تحليل المخاطر وتطبيقها على مقاومة

27 الوثيقة CX/CAC 15/38/16 Add.1

28 الوثيقة WHA67.25

29 الوثيقة C2015/28 Rev.1

مضادات الميكروبات للأمراض التي تنقلها الأغذية ذات الصلة بالاستخدام غير البشري لعوامل مضادات الميكروبات. وأشارت الأمانة إلى أنه من المهم أن تقدم البلدان معلومات عن الطريقة التي تقوم بواسطتها باعتماد هذين النصين واستخدامهما، وأن تحدد الثغرات وتقيم ضرورة تحديثهما.

### خلاصة

109- أعربت اللجنة التنفيذية عن دعمها للاقتراح الداعي إلى أن تصدر أمانة الدستور الغذائي رسالة دورية تطلب فيها من البلدان الأعضاء القيام بما يلي:

- استعراض مدى اعتمادها وتطبيقها لتوجيهات الدستور الغذائي القائمة وتحديد الثغرات الرئيسية في مجال تنمية القدرات وأي تحديات أخرى يواجهونها في اعتماد هذه المواصفات وتنفيذها .
- استعراض نصي الدستور الغذائي القائمين 61-2005 CAC/RCP و 77-2011 CAC/GL وتقييم ضرورة تحديثهما، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي حصلت في هذا المجال على مدى العشر سنوات الماضية.
- النظر في ضرورة الطلب من الفاو ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان عقد اجتماعات للخبراء لاستعراض أي أدلة علمية جديدة ذات صلة بمقاومة مضادات الميكروبات في السلسلة الغذائية، بما في ذلك خيارات إدارة المخاطر لاحتواء مقاومة مضادات الميكروبات دعماً لأي تنقيح للنصين الصادرين عن الدستور الغذائي.

110- وطلبت اللجنة التنفيذية من أمانة الدستور الغذائي أن تقوم، بالتعاون مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بتحليل الردود على الرسالة الدورية، وإعداد مقترحات حسب الاقتضاء لتنظر فيها الهيئة في دورتها القادمة.

أنشطة بناء القدرات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البند 8(ب) من جدول الأعمال)<sup>30</sup>

حذف (انظر البند 1 من جدول الأعمال)



## مشروع وحساب الأمانة المشتركان بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي (البند 8(ج) من جدول الأعمال)<sup>31</sup>

111- قدّم ممثل منظمة الصحة العالمية هذا البند من جدول الأعمال، وأشار إلى أنه يغطي عدة بنود تتضمن تقييم نهاية المشروع لحساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي واقتراح مبادرة تخلفه. ونظراً للوقت المحدود المتاح للجنة التنفيذية، اتفق على التركيز على إعطاء معلومات مرتجعة بشأن اقتراح المشروع للمبادرة التي ستخلف حساب الأمانة الوارد في الوثيقة CX/CAC 15/38/18-Add.5. وتمّ التأكيد للأعضاء على أن عرضاً كاملاً ومناقشة لتقييم نهاية المشروع قد تجري في الهيئة. وألقى الضوء أيضاً على التبرير المنطقي للقرار الذي اتخذته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في إقبال حساب الأمانة الحالي للدستور الغذائي بالتوازي مع إنشاء مبادرة تخلفه حرصاً على ألا تنشأ ثغرة في الوقت بين الإثنين بما يضمن مواصلة تقديم الدعم للبلدان وتوفير التمويل المستمر لها.

112- وقدّم مدير حساب أمانة الدستور الغذائي عرضاً سلط فيه الضوء على العناصر الرئيسية في اقتراح المشروع. وقد بينّ التقييم النهائي لحساب أمانة الدستور الغذائي أنه كان هاماً كمحفز لتعريف البلدان على عمليات الدستور الغذائي، وسلط الضوء على أهمية الدستور الغذائي بالنسبة إليها. ولفت كل من التقييم والتحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الانتباه إلى أن الحواجز أمام المشاركة الكاملة والفعالة في الدستور الغذائي ما زالت قائمة، وأن معظم هذه الحواجز موجودة على الصعيد الوطني.

113- واستناداً إلى هذا التحليل، تمّ تصميم مبادرة جديدة للاستمرار من حيث توقف حساب أمانة الدستور الغذائي لمعالجة هذه الحواجز، والمحافظة في الوقت ذاته على المكاسب التي حققها حساب الأمانة. وفي ظلّ التحوّل من التركيز على المشاركة الواسعة للتعلم في بناء القدرات في البلدان بهدف إزالة الحواجز أمام المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اعتماد نهج للتنمية. وقد تُجري البلدان/المجموعات تشخيصاً ذاتياً لقدراتها في مجال المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي لتشخيص نقاط القوة والضعف، واستخدام نتائج التشخيص لتوجيه عملية إعداد طلبات البلد الفردي أو مجموعة البلدان للحصول على دعم متعدد السنوات للأنشطة الرئيسية من أجل معالجة الحواجز ذات الأولوية.

114- كذلك، يمكن أن تشكل الدورات التدريبية وحلقات العمل لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حول الدستور الغذائي قناةً ثانية لتوفير الدعم، ويمكن ربطها بالحاجات المحددة في طلبات البلدان و/أو المسائل الرئيسية المحددة في إعادة إحياء لجان التنسيق الإقليمية. وهذا قد يسمح بتوفير بناء القدرات في الدستور الغذائي إلى مجموعة أوسع من البلدان مقارنةً بالبلدان التي تحظى بالدعم من خلال عملية تقديم الطلبات

<sup>31</sup> الوثائق CX/CAC 15/38/18 Add.1 و CX/CAC 15/38/18 Add.2 و CX/CAC 15/38/18 Add.3

و CX/CAC 15/38/18 Add.4 و CX/CAC 15/38/18 Add.5 و CX/CAC 15/38/18 Add.6

الفردية، ويتيح التركيز على نحو أفضل على الحواجز المشتركة أمام المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي، مثل مجموعات البلدان الإقليمية الفرعية.

115- وتمّ عرض الإطار القائم على النتائج للمبادرة التي ستخلف حساب أمانة الدستور الغذائي، والحدّ الزمني للأنشطة التي سوف تجري بين الدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين للهيئة، بهدف إقبال حساب الأمانة الأول والبدء بتنفيذ حساب الأمانة الثاني.

116- وأشار عدد من البلدان إلى أن الاقتراح يشكل تقدماً منطقيّاً استند إلى حساب الأمانة الأول وانطلق منه. وتمّ الترحيب بالتركيز على الصعيد الوطني وبتخاذ تدابير قائمة على تقييم الحاجات. وشدّد الأعضاء على الحاجة إلى:

- الاستمرار في جني المكاسب التي حققها حساب الأمانة الأول؛
- مواصلة التركيز على الغاية التي تتطلع إلى تحقيق الصحة العامة؛
- الحفاظ على بعض العناصر لدعم المشاركة المادية؛
- التمييز وظيفياً بين بناء قدرات الدستور الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية كجزء من برامجها العادية، وبناء قدرات الدستور الغذائي الذي يدعمه حساب الأمانة الثاني وتلافي الازدواجية.
- تحديد معايير واضحة، وموضوعية وشفافة للأهلية وعدم الاعتماد على معايير الدخل الوطني وحدها مع فهم واضح لمعنى "البلدان في مرحلة انتقالية".
- إقامة آليات مساءلة قوية على الصعيد القطري وللبرنامج بصورة عامة.

117- وتضمنت المسائل الأخرى التي أثّرت والإيضاحات التي طُلبت ما يلي:

- هل أن مدة الإثني عشر عاماً للمبادرة المقترحة طويلة؟
- ينبغي النظر في كيفية دعم قدرات البلدان النامية على توليد بيانات لدعم الدستور الغذائي.
- إمكانية استخدام خبرة الدستور الغذائي المتوفرة في بلدان عديدة، واعتبارها دعماً عينياً.
- معلومات بشأن كيفية دعم حساب الأمانة الثاني للبلدان التي تمرّ بأزمات بسبب الحروب والنزاعات.
- من الضروري توفير نماذج ومعلومات إضافية عن كيفية تقديم البلدان طلب للحصول على دعم.
- تشكيلة المجموعة الاستشارية لحاسب أمانة الدستور الغذائي والرغبة في إدراج ممثلي الدول الأعضاء.
- دور المنسقين الإقليميين في رصد التنفيذ وضمان المساءلة.

118- ورداً على أسئلة الأعضاء، أثار ممثلاً منظمة الصحة العالمية والفاو النقاط التالية:

- في الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة، كانت منظمة الصحة العالمية والفاو تسعيان إلى أن يصادق أعضاء الدستور الغذائي على التوجّه والنهج اللذين قُدمًا في اقتراح المشروع، إضافةً إلى التعليقات القطرية التي قد تكون مفيدة في إعداد وثيقة مشروع نهائي.
- يمكن لبلد يشهد أزمة أو اضطرابات مدنية أن يؤخر وقت تقديمه الطلب إلى حساب الأمانة الثاني حتى "يشعر أنه جاهز" ضمن حياة حساب الأمانة الثاني التي تمتد على 12 عاماً.
- ينبغي تقييم جميع الطلبات بالنظر إلى متانة مسار الأثر.
- سيكون التزام الجهات المانحة في التمويل في الأجل الطويل أساسياً لضمان أن تستفيد البلدان من حساب الأمانة الثاني حتى نهاية حياته الممتدة على 12 عاماً، وأن يتمّ الوفاء بالعقود التي تُبرم مع البلدان للحصول على دعم متعدد السنوات.
- يمكن ضمان مساءلة البلدان من خلال استخدام أفضل الممارسات في مجال التنمية بما في ذلك وضع أطر قائمة على النتائج لأنشطة المشروع، والتسديد على دفعات مقابل الإنجازات. كذلك، يمكن ضمان مساءلة البرنامج وإمكانية تصحيح مسار حساب الأمانة الثاني خلال مدة حياته من خلال إدراج مراجعات تشغيلية وإدارية فيه كل 3 أو 4 سنوات، وإجراء تقييمات متوسطة المدة ونهائية من قبل مقيمين خارجيين مستقلين.
- يمكن أن يكون دعم المشاركة الفعلية أحد العناصر للدعم إنما ينبغي أن يستجيب إلى حاجة محددة وأن يُدرج في مسار أثر محدد بالنسبة إلى بلد.
- قد يعمل حساب الأمانة الثاني على ثلاثة مستويات من اتخاذ القرارات قبل منح الدعم إلى البلد أو مجموعة من البلدان: (1) الأهلية التي تحدد البلدان التي يمكن أن تقدم طلباً للحصول على نوع محدد من الدعم؛ (2) الاستعراض الفني للطلبات الذي ينظر في جودة الطلبات ويحدّد البلدان التي تظهر جهوزيتها للحصول على الدعم؛ (3) ترتيب أولويات التمويل الذي يسمح بتوجيه التمويل إلى البلدان التي تحتاج إليه استناداً إلى معايير إضافية.
- سيكون دعم حساب الأمانة الثاني إلى بناء قدرات الدستور الغذائي متميزاً عن الدعم التقليدي الذي توفره منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى البلدان ومكماً له في الوقت ذاته. كما أن دعم حساب الأمانة الثاني يتيح اعتماد نهج عالمي ومتسق لبناء القدرات في الدستور الغذائي. وأمّا التكامل مع البرامج العادية لتنمية القدرات في المنظمتين الراعيتين فيسمح لهما بتقديم خدمات أفضل لحساب الأمانة الثاني، ويضمن ألا تحصل ازدواجية في الدعم المقدم إلى البلدان.
- كانت تتوافر إمكانية في إدراج عملية جمع و/أو توليد البيانات في طلب مقدّم من بلد أو من مجموعة من البلدان إنما يجب أن تكون مركزة جداً على تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي وأن تستهدفها.

- يتمّ تشاطر نماذج التشخيص الذاتي واستمارات الطلبات التي تضعها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مع مجموعات أصحاب المصلحة قبل إتمامها لضمان أن تكون قابلة للاستخدام، وأن تلبّي احتياجات البلدان.
- يتمّ توفير التوجيهات والمساعدة طوال عملية تقديم الطلبات، وخلال مرحلة التنفيذ في البلدان، من قبل المسؤولين عن سلامة الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ولا سيما من المكاتب الإقليمية في المنظمين. وسوف يُتاح دعم إضافي من خلال العيادات ومكاتب المساعدة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجان التنسيق الإقليمية.

### خلاصة

- 119- أعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها وتقديرها لكل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة على ما بذلته لبناء قدرات البلدان النامية؛ كما أبدت تقديرها للمانحين في حساب الأمانة الخاص بالدستور الغذائي.
- 120- وأعربت اللجنة التنفيذية عن امتنانها لكل من المنظمين على المعلومات المتاحة حول اقتراح مشروع حساب أمانة ثانٍ خاص بالدستور الغذائي وقد أيد الأعضاء تأييداً كاملاً حساب الأمانة الثاني بما في ذلك إطار عملها ومحور تركيزه.
- 121- ووافقت اللجنة التنفيذية على مفهومي التمويل المتعدد السنوات والدعم المحدد. لكن كانت هناك مطالبة بأن يساعد حساب الأمانة الثاني أيضاً البلدان على بناء قدراتها في مجال تحليل المخاطر لكي تتمكن من إنتاج البيانات اللازمة لمؤازرة عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي.
- 122- ونصحت اللجنة التنفيذية كلاً من المنظمين بالحرص على الاستفادة من الأرباح التي حققتها حساب الأمانة الأول الخاص بالدستور الغذائي أثناء تطبيق حساب الأمانة الثاني، فضلاً عن إدراج مكوّن خاص بالمشاركة. فأوضحت المنظمتان بهذا الصدد أنّ المشاركة هي جزء من حساب الأمانة الثاني الخاص بالدستور الغذائي.
- 123- ونصح الأعضاء المنظمين بالحرص على أن تكون برامجهما الإنمائية مرسخة في حساب الأمانة الثاني. فأشارت المنظمتان الراعيتان إلى أنّ برامجها الخاصة ببناء القدرات سوف تمكّنها من توفير خدمة أفضل لحساب الأمانة الثاني وأنها ستبقى مكتملة لبعضها البعض ولن تؤدي إلى تكرار عمل حساب الأمانة الثاني.

124- وإذ أشار الأعضاء إلى أهداف التنمية العالمية لحساب الأمانة الثاني، أشاروا إلى ضرورة التركيز بقدر أكبر على النهوض بسلامة الأغذية والصحة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الناحية الاقتصادية.

125- ودعا الأعضاء أيضاً المنظمتين إلى كفالة وضع معايير للأهلية بصورة واضحة وشفافة. فأوضحت المنظمتان في هذا الصدد إلى أن الدعم سيكون على نوعين: (1) دعم سنوي للبلدان منفردة؛ و(2) دعم متعدد السنوات للبلدان مجتمعة.

126- وأخيراً، نصحت اللجنة التنفيذية كلاً من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالإقرار أيضاً بالمساهمة العينية التي قد يقدمها الأعضاء في الدستور الغذائي.

### مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (البند 9 من جدول الأعمال)<sup>32</sup>

127- وافقت اللجنة على أن تقترح إزالة البند بشأن "الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019: حالة التنفيذ العامة" من جدول أعمال الهيئة. فهذا البند مدرج حالياً في كل من جدول أعمال اللجنة التنفيذية والهيئة. ورأت اللجنة التنفيذية أنه تجنّباً لازدواجية العمل وإقراراً بالوظيفة الاستراتيجية للجنة التنفيذية، ينبغي مناقشته فقط في اللجنة التنفيذية وينبغي إحاطة الهيئة علماً بنتائج اللجنة التنفيذية من خلال تقرير الرئيس.

128- ووافقت اللجنة التنفيذية كذلك على اقتراح حذف هذا البند (أي مشروع جدول الأعمال المؤقت لهيئة الدستور الغذائي) من جدول أعمال اللجنة التنفيذية ابتداءً من دورتها القادمة نظراً إلى أن اللجنة التنفيذية تُعقد في الوقت الحالي قبل انعقاد الدورة السنوية للهيئة بأسبوع فحسب، وبالتالي لا تتاح لها أية فرصة لأخذ استنتاجات الهيئة بعين الاعتبار.

## خلاصة

129- إن اللجنة التنفيذية :

- أخذت علماً بمشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين للهيئة وأوصت بإزالة البند 6 "الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019: حالة التنفيذ العامة" من جدول الأعمال المؤقت.
- ووافقت على حذف البند بشأن "مشروع جدول الأعمال المؤقت لهيئة الدستور الغذائي" من جدول أعمال اللجنة التنفيذية.

ما يستجد من أعمال والعمل في المستقبل (البند 10 من جدول الأعمال)<sup>33</sup>

معلومات محدثة عن استراتيجية الاتصالات في الدستور الغذائي

130- عرضت الأمانة هذه الوثيقة ودعت الأعضاء إلى إبداء تعليقاتهم عليها.

131- وقد ورد بالفعل التعليقان التاليان :

- لا بد للاستراتيجية من الإفادة عن المزايا الفعلية التي يوفرها الدستور الغذائي لمختلف البلدان باستخدام لغة واضحة وبسيطة تعكس أيضاً كيفية استفادة الصادات (من الناحية الاقتصادية) من عملية وضع المواصفات؛
- يجب أن تحظى هذه الاستراتيجية ، باعتبارها أداة للحوكمة العالمية ، بموافقة قانونية وبموافقة الهيئة قبل تنفيذها.

132- وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى أهمية وجود أنشطة التواصل حتى في داخل الأمانة في ظل غياب استراتيجية رسمية. وتتضمن هذه الوثيقة الآن مخططاً وتركيزاً واضحين للاضطلاع بهذا العمل. وأضاف أن المناقشات حول الوثيقة تشكل فرصة للأعضاء لإبداء وجهات نظرهم حول المجالات الهامة لكي تأخذها الأمانة بعين الاعتبار في مختلف مراحل تطوير الخطة.

133- وأكد الأمين أن وضع استراتيجية للاتصالات سوف يمكّن الأمانة من تكوين فكرة مركزة أكثر حول التوجه الذي ينبغي أن تسلكه الاتصالات. كما ستشكل مساهمات الأعضاء فرصة للتركيز على الأولويات واستكشاف الإمكانيات المتاحة.

134- وأشارت ممثلة منظمة الصحة العالمية إلى أن تعريف "المهمة" في الاستراتيجية هو تعريف ضيق للغاية. واقتُرحت أن تكون الدعوة أيضاً هدفاً من أهداف الاستراتيجية لإعطاء الأعضاء الأدوات اللازمة للتواصل مع قواعدهم ومساعدتهم على تعزيز فهمهم لعمل الدستور الغذائي، بما في ذلك المشورة العلمية كجزء لا يتجزأ من هذا العمل.

### خلاصة

135- إن اللجنة التنفيذية:

- أحاطت علماً بالمعلومات المحدثة عن إعداد استراتيجية الاتصالات.
- أشارت إلى ضرورة أن تشكل الاستراتيجية أيضاً أداة للدعوة.
- طلبت إلى الأمانة أن تأخذ بعين الاعتبار في الاستراتيجية التعليقات الواردة في الدورتين السبعين للجنة التنفيذية والثامنة والثلاثين للهيئة.
- طلبت إلى الأمانة المباشرة بتطبيق الاستراتيجية بالاتصال الدائم مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية.
- طلبت إلى الأمانة رفع تقرير محدث عن النتائج الأولية للاستراتيجية إلى الدورتين المقبلتين للجنة التنفيذية والهيئة (2016).

## المرفق الأول

## قائمة المشاركين

LIST OF PARTICIPANTS  
LISTE DES PARTICIPANTS  
LISTA DE PARTICIPANTES

الرئيس

CHAIRPERSON  
PRÉSIDENT  
PRESIDENTE

Mrs Awilo Ochieng Pernet  
Chair, Codex Alimentarius Commission  
Federal Food Safety and Veterinary Office FSVO  
Division of International Affairs  
Bern  
Switzerland  
Email: [awilo.ochieng@blv.admin.ch](mailto:awilo.ochieng@blv.admin.ch)

نواب الرئيس

VICE-CHAIRPERSONS  
VICE-PRÉSIDENT  
VICEPRESIDENTE

Dr Guilherme Antonio Costa Jr.  
Vice Chairperson, Codex Alimentarius Commission  
Ministry of Agriculture, Livestock and Food Supply  
Esplanada dos Ministerios Blocc."D"  
Ed. Sede 3 andar-Sala 316  
CEP: 70043-900  
Brazilia DF  
Brazil  
E-mail: [guilherme.costa@agricultura.gov.br](mailto:guilherme.costa@agricultura.gov.br)  
[ggguilherme@hotmail.com](mailto:ggguilherme@hotmail.com)

Dr Yayoi Tsujiyama  
Director for International Affairs  
Food Safety and Consumer Affairs Bureau  
Food Safety and Consumer Policy Division  
1-2-1, Kasumigaseki, Chiyoda-ku  
100-8950 Tokyo  
Japan  
Email: [yayoi\\_tsujiyama@nm.maff.go.jp](mailto:yayoi_tsujiyama@nm.maff.go.jp)

Mr Mahamadou Sako  
Directeur Général Adjoint  
Ministère de la santé et de l'hygiène publique  
Agence Nationale de la sécurité sanitaire des aliments  
Centre commercial, rue 305 Quartier du Fleuve BPE; 2362 Bamako  
Mali  
Email: [scodexmali@yahoo.fr](mailto:scodexmali@yahoo.fr)



## MEMBERS ELECTED ON A GEOGRAPHIC BASIS:

MEMBRES ÉLUS SUR UNE BASE

GÉOGRAPHIQUE:

MIEMBROS ELEGIDOS SOBRE UNA BASE

GEOGRÁFICA:

## AFRICA

AFRIQUE

ÁFRICA

Dr Moses Gathura Gichia  
Deputy Director of Veterinary Services  
Directorate of Veterinary Services

State Department of Livestock  
Veterinary Research Laboratories  
P.O. Private Bag 00625  
Kangemi, Nairobi  
Kenya

Phone: +254 73 3557134  
E-mail: mosesgichia@gmail.com

Advisors to the Member for Africa  
Conseillers du Membre pour l'Afrique  
Asesores del Miembro para África

Mr Malose Daniel Matlala  
Deputy Director: Inter-Agency Liaison and  
Regulatory Nutrition  
(National Codex Contact Point: South Africa)  
Department of Health  
Directorate: Food Control  
Private Bag X828, Pretoria 0001  
South Africa

Phone: +27-12 395 8789  
Fax: +27-12 395 8854  
E-mail: cacpas@health.gov.za

Prof Ardjouma Dembele  
Directeur du L.A.N.A.D.A.  
Ministère de l'Agriculture  
04 BP 612  
Abidjan 04  
Côte d'Ivoire

Phone: + 225 05 959572  
Fax: + 225 20 22 7117  
E-mail: ardjouma@yahoo.fr

## ASIA

ASIE

ASIA

Ms Jing Tian  
Associate Professor  
China National Center for Food Safety Risk  
Assessment  
Building 2, No 37 Guangqu Road, Chaoyang District,  
100022 Beijing  
China

Phone: 8610-52165402  
Fax: 8610-52165408  
E-mail: tianjing@cfsa.net.cn

Advisors to the Member for Asia  
Conseillers du Membre pour l'Asie  
Asesores del Miembro para Asia

Ms Shamsinar Abdul Talib  
Director  
Ministry of Health Malaysia  
Food Safety and Quality Division  
Level 3, Block E7, Parcel E, Federal  
Government Administrative Centre  
62590 Putrajaya  
Malaysia

E-mail: shamsinar@moh.gov.my

## EUROPE

EUROPE

EUROPA

Ms Sophie Charlot  
Point de Contact du Codex  
Premier Ministre-Secrétariat Général des Affaires  
Européennes  
68, rue de Bellechasse  
75700 Paris  
France

Phone: +33 1 44 87 16 03  
E-mail: sophie.charlot@sgae.gouv.fr  
sgae-codex-fr@sgae.gouv.fr

Advisors to the Member for Europe  
Conseillers du Membre pour l'Europe  
Asesores del Miembro para Europa

Mrs Sarah Haunert  
Chargée de Mission  
Ministry of Health  
Service de la sécurité alimentaire  
Luxembourg

E-mail: sarah.haunert@ms.etat.lu

Mrs Vigdis S. Veum Møllersen  
Senior Adviser  
Norwegian Food Safety Authority  
P.O Box 383  
N-2381 Brumunddal  
Norway

E-mail:  
Vigdis.S.Veum.Mollersen@mattilsynet.no

LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN  
AMÉRIQUE LATINE ET LES CARAÏBES  
AMÉRICA LATINA Y EL CARIBE

Dr Linnette Peters  
Policy and Programme Director  
Veterinary Public Health Division  
Ministry of Health  
10/16 Grenada Way  
Kingston 10  
Jamaica

Phone: +876 317 7872  
E-mail: petersl@moh.gov.jm

Advisor to the Member for Latin America and the Caribbean  
 Conseiller du Membre pour l'Amérique Latine et les Caraïbes  
 Asesore del Miembro para América Latina y el Caribe

Dr Michel Leporati  
 Executive Secretary  
 Chilean Food Quality and Safety Agency  
 Nueva York 17, Piso 4, Santiago, Chile  
 Chile  
 Phone: (56-2)27979900  
 E-mail: michel.leporati@achipia.gob.cl

NEAR EAST  
 PROCHE-ORIENT  
 CERCANO ORIENTE

Mr Mohmed Badi Klibi  
 Directeur Général-  
 Ministère de l'industrie, de l'énergie et des mines  
 Centre Technique de l'Agro Alimentaire  
 12, rue de l'usine – Charguia 2  
 2035 Tunis  
 Tunisia  
 Phone: +216 71940358  
 Fax: +216 71941080  
 E-mail: dg@ctaa.com.tn or  
 codextunisie@ctaa.com.tn

Advisor to the Member for Near East  
 Conseiller du Membre pour le Proche-Orient  
 Asesore del Miembro para Medio-Oriente

Dr Mohammad Hossein Shojaee Aliabadi  
 Senior Scientific Adviser of Institute of Standard &  
 Industrial Research of Iran (ISIRI)  
 Faroogh Life Sciences Research Laboratory  
 Director and Laboratory Manager  
 Iran (Islamic Republic of)  
 Tel: +0989121591766  
 E-mail: farooghlab@gmail.com

NORTH AMERICA  
 AMÉRIQUE DU NORD  
 AMÉRICA DEL NORTE

Mrs Karen McIntyre  
 Director General  
 Health Canada  
 Food Directorate  
 251 Sir Frederick Banting Driveway  
 K1A 0K9 Ottawa  
 Canada  
 Tel: 613-957-1820  
 E-mail: Karen.McIntyre@hc-sc.gc.ca

Advisors to the Member for North America  
 Conseillers du Membre pour l'Amérique du Nord  
 Asesores del Miembro para América del Norte

Ms Mary Frances Lowe  
 U.S. Codex Manager  
 U.S. Codex Office  
 U.S. Department of Agriculture  
 Room 4861 South Bldg.  
 1400 Independence Ave. S.W.  
 Washington, DC 20250  
 USA  
 Phone: +1 202 205 7740  
 Fax: +1 202 720 3157  
 E-mail: MaryFrances.Lowe@fsis.usda.gov

Ms Nancy Ing  
 Regulatory Policy and Risk Management Specialist  
 Health Canada  
 251 Sir Frederick Banting Driveway AL 2204C  
 K1A0K9 Ottawa  
 Canada  
 Phone: +1 613-941-5163  
 Fax: +1 613-941-3537  
 E-mail: Nancy.Ing@hc-sc.gc.ca

SOUTH WEST PACIFIC  
 PACIFIQUE SUD-OUEST  
 PACÍFICO SUDOCCIDENTAL

Mr Raj Rajasekar  
 Senior Programme Manager (Codex)  
 Ministry for Primary Industries  
 International Policy  
 Pastoral House 25, The Terrace  
 P.O. Box 2526  
 Wellington 6140  
 New Zealand  
 Phone: +64 4 894 2576  
 Fax: +64 4 894 2583  
 E-mail: raj.rajasekar@mpi.govt.nz

Advisors to the Member for South West Pacific  
 Conseillers du Membre pour le Sud-Ouest  
 Asesores del Miembro para Sud-Oeste del Pacífico

Mrs Ann Backhouse  
 Director  
 Codex International Standards  
 Department of Agriculture  
 GPO Box 858  
 Canberra ACT 2601  
 Australia  
 E-mail: ann.backhouse@agriculture.gov.au

Mr Greg Read  
 First Assistant Secretary  
 Export Division  
 Department of Agriculture  
 GPO Box 858  
 Canberra ACT 2601  
 Australia  
 E-mail: greg.read@agriculture.gov.au

COORDINATORS:  
COORDONNATEURS:  
COORDINADORES:

**COORDINATOR FOR AFRICA**

Coordonnateur pour l'Afrique  
Coordinador para África

Mr Médi MOUNGUI  
Représentant permanent adjoint auprès de la FAO  
Ambassade de la République du Cameroun  
Via Siracusa, 4-6  
00161, Rome  
Phone: +39 06 4403544  
Fax: +39 06 4403644  
E-mail: medimoungui@yahoo.fr

**COORDINATOR FOR ASIA**

Coordonnateur pour l'Asie  
Coordinador para Asia

Mr Pisan Pongsapitch  
Deputy Secretary General  
National Bureau of Agricultural Commodity and Food  
Standards  
Ministry of Agriculture and Cooperatives  
50 Phaholyothin Road  
Ladysao  
Chatuchak  
10900 Bangkok  
Thailand  
Tel: 66-2-5613707  
Fax: 66-2-5613712  
E-mail: pisanp@yahoo.com or  
pisanp@acfs.go.th

**COORDINATOR FOR EUROPE**

Coordonnateur pour l'Europe  
Coordinador para Europa

Mr Martijn Weijtens  
CCEURO Chair  
Ministry of Economic Affairs  
P.O. Box 20401  
2500 EK The Hague  
Netherlands  
Phone: +31 70 3798950  
Email: info@codexalimentarius.nl

**COORDINATOR FOR LATIN AMERICA AND  
THE CARIBBEAN**

Coordonnateur pour l'Amérique Latine et les Caraïbes  
Coordinador para América Latina y el Caribe

Sra Carmen Tatiana Cruz Ramirez  
Jefe del departamento del Codex  
Ministerio de Economía, Industria y Comercio  
Dirección de Mejora Regulatoria y Reglamentación  
Técnica  
San José, Costa Rica,  
400 m Oeste de la Contraloría General de la República  
en Sabana Sur  
Costa Rica  
Phone: +506 2596 1495 ext. 263  
Fax: +506 291 2015  
E-mail: tcruz@meic.go.cr  
tatiana.cruzramirez17@gmail.com

**COORDINATOR FOR NEAR EAST**

Coordonnateur pour le Proche-Orient  
Coordinador para el Cercano Oriente

Eng Mariam Eid  
Ministry of Agriculture  
Agro-Industries Department  
Beirut  
Lebanon  
Phone: +96 11 824100  
Fax: +96 11 824100  
E-mail: meid@agriculture.gov.lb

**COORDINATOR FOR NORTH AMERICA  
AND THE SOUTH WEST PACIFIC**

Coordonnateur pour l'Amérique du nord et le Pacifique  
sud-ouest  
Coordinador para América del Norte  
y el Pacífico Sudoccidental

Dr Vele Pat Ila'ava  
Chairman CCNASWP & Regional Coordinator and  
Secretary Department of Agriculture & Livestock  
P. O. Box 2033 Konedobu, NCD Port Moresby  
Papua New Guinea  
Phone: +675 321 3302  
Fax: +675 321 2236  
E-mail: vpilaava100261@gmail.com

**WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)**

Organisation mondiale de la santé (OMS)  
Organización Mundial de la Salud (OMS)

Mr Keiji Fukuda  
Assistant Director-General  
World Health Organization (WHO)  
Health Security and Environment  
20, Avenue Appia  
CH-1211 Geneva 27  
Phone: +41 22 791 3871  
Fax: +41 22 791 4807  
Email: fukudak@who.int

Dr Kazuaki Miyagishima  
Director  
Department of Food Safety and Zoonoses  
World Health Organization (WHO)  
20, Avenue Appia, CH-1211  
Geneva 27  
Switzerland  
Phone: +41 22 791 27 73  
Fax: +41 22 791 48 07  
E-mail: miyagishimak@who.int

Dr Angelika Tritscher  
Coordinator  
Department of Food Safety and Zoonoses (FOS)  
World Health Organization (WHO)  
20 Avenue Appia, CH-1211 Geneva 27  
Switzerland  
Phone: +41 22 791 3569  
Fax: +41 22 791 4807  
E-mail: tritschera@who.int

Mrs Catherine Mulholland  
 Technical Officer  
 Department of Food Safety and Zoonoses (FOS)  
 World Health Organization (WHO)  
 20 Avenue Appia  
 CH-1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: +41 22 791 3080  
 Fax: +41 22 791 4807  
 E-mail: mulhollandc@who.int

Dr Chizuru Nishida  
 Coordinator  
 Nutrition Policy & Scientific Advice  
 World Health Organization (WHO)  
 20 Avenue Appia  
 CH-1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: +41 22 791 3317  
 E-mail: nishidac@who.int

Dr Rei Nakagawa  
 Technical officer  
 World Health Organization (WHO)  
 Department of Food Safety and Zoonoses (FOS)  
 20 Avenue Appia  
 1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: +41 22 791 3640  
 Fax: +41 22 791 4807  
 Email: nakagawar@who.int

Dr Jong Soo Kim  
 Scientist  
 Risk Assessment and Management  
 World Health Organization (WHO)  
 20 Avenue Appia  
 CH-1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: +41 22 791 3604  
 E-mail: kimjo@who.int

**WHO LEGAL OFFICE**  
 Bureau juridique de l'OMS  
 Oficina Jurídica de la OMS

Mrs Florencia Monica Celasco  
 Legal Officer  
 Office of the Legal Counsel  
 World Health Organization (WHO)  
 20 Avenue Appia  
 1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: 4122791 4006  
 Email: celascof@who.int

Mrs Claudia Nannini  
 Associate Legal Officer  
 Office of the Legal Counsel  
 World Health Organization (WHO)  
 20 Avenue Appia  
 1211 Geneva 27  
 Switzerland  
 Phone: 41227913680  
 Email: nanninic@who.int

**FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)**  
 Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO)  
 Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura (FAO)

Dr Renata Clarke  
 Head, Food Safety and Quality Unit  
 Agriculture and Consumer Protection Department  
 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 2010  
 E-mail: renata.clarke@fao.org

**CODEX SECRETARIAT**

Secrétariat du Codex  
 Secretaría del Codex

Mr Tom Heilandt  
 Secretary of the Codex Alimentarius Commission  
 Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 4384  
 E-mail: tom.heilandt@fao.org

Ms Annamaria Bruno  
 Senior Food Standards Officer  
 Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 6254  
 E-mail: annamaria.bruno@fao.org

Mr Sebastian Hielm  
 Senior Food Standards Officer  
 Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 4821  
 E-mail: sebastian.hiellm@fao.org

Ms Gracia Brisco  
 Food Standards Officer  
 Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 2700  
 E-mail: gracia.brisco@fao.org

Ms Verna Carolissen-Mackay  
 Food Standards Officer  
 Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
 Viale delle Terme di Caracalla  
 00153 Rome  
 Italy  
 Phone: +39 06 5705 5629  
 E-mail: verna.carolissen@fao.org

Mr Patrick Sekitoleko  
Food Standards Officer  
Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome  
Italy  
Phone: +39 065705 6626  
E-mail: patrick.sekitoleko@fao.org

Mrs Lingping Zhang  
Food Standards Officer  
Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome  
Italy  
Phone: +39 065705 3218  
E-mail: lingping.zhang@fao.org

Mr KyoungMo Kang  
Food Standards Officer  
Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome  
Italy  
Phone: +39 065705 4796  
E-mail: kyoungmo.kang@fao.org

Ms Takako Yano  
Food Standards Officer  
Joint FAO/WHO Food Standards Programme  
Viale delle Terme di Caracalla  
00153 Rome  
Italy  
Phone: +39 065705 5868  
E-mail: takako.yano@gfao.org

Mr David Massey  
Consultant  
Codex Secretariat  
E-mail I: david.massey@fao.org

Dr Yongxiang Fan  
Consultant  
Codex Secretariat  
E-mail: fan.yongxiang@fao.org

المرفق الثاني

## جدول الأعمال المؤقت العام للجان التنسيق الإقليمية

الموضوع	البند
اعتماد جدول الأعمال	1
الكلمة الرئيسية والنقاش بشأن المسألة الإقليمية المتمثلة في التحديات المشتركة وذات الأولوية	2
المسائل الناشئة عن هيئة الدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي الأخرى	3
حالة سلامة الأغذية وجودتها في بلدان الإقليم	4
رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي	5
المواصفات الغذائية في الإقليم	6
البند المتعلقة بوضع أو تنقيح مواصفات إقليمية محددة - المسودة المقترحة... -	7
ترشيح المنسق	8
العمل المستقبلي • تحديد احتياجات الأقاليم وترتيبها حسب أولويتها . • الاحتياجات الممكنة لمواصفات إقليمية أو جدوى المواصفات الإقليمية القائمة	9
مسائل أخرى	10
موعد ومكان انعقاد الدورة التالية	11
اعتماد التقرير	12